

الخلافة والمملكة

و

مفتاح السنين الستين

رجائي بن محمد المصري المكي

مَسْجِدُ طُلَّابِ الْفَنِّ

كافة حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م

## محتوى الكتاب

● خطبة الكتاب

ص ٧ .

● مقدمة الإمام الماوردي ، وباب في عقد الإمامة ..... ص ٨

● الشروط المعتبرة في أهل الاختيار ، وفي أهل الإمامة .... ص ٩

● الخلافة في قريش ما بقى من الناس إثنان ، ليس لأحد أن ينازعهم فيها ، ، ولا يخرج عليهم ولا تقر لغيرهم بها إلى قيام الساعة . من كلام الإمام أحمد في كتاب السنة ... ص ١٠

● كلام الإمام النووي ، في شرح مسلم :... الخلافة مختصة بقريش ، لا يجوز عقدها لأحد من غيرهم ، وعلى هذا انعقد الإجماع .... ص ١١

● قال القاضي عياض : إشتراط كونه قرشياً ، هو مذهب العلماء كافة ... ص ١١

● الخلافة ثلاثون سنة ، ثم تكون ملكاً ... ص ١٢

● قول الإمام أحمد : وما انكرت العلماء من الشبهة فهو منكر ، وإحذروا البدع كلها .. ص ١٢

● ( أن بين يدي الساعة كذابين فاحذروهم ) ... ص ١٥

● فإن لم يكن لهم جماعة ولا إمام ؟ ( فاعتزل تلك الفرق كلها ... ) .. ص ١٦

● ... ومراجعة الحق ، خير من التماذي في الباطل . ... ص ١٧

● ... ألا وقول الزور ) ... ص ١٧

● ... ثم تكون ملكاً جبرية ، فيكون ما شاء الله أن يكون ، ثم يرفعها الله تعالى ) .. ص ١٨

● ألا كلّم راع ، وكلّم مسؤل عن رعيته ..... ) .. ص ١٩

● إحياء الدين في النفوس بإحياء سنة صاحب الشريعة ، تعلموا وعملا وتعلّما .. ص ٢٠

- دعوة إلى إتباع العلماء ورثة الأنبياء ، دون اتباع ورثة الأغبياء .... ص ٢١
- نصيحة شيخ أهل التحديث الشيخ محمد ناصر الدين الالباني ... ص ٢١
- نصيحة صاحب الظلال ، رحمه الله تعالى ... ص ٢٢
- جمع من البيان النبوي الشريف ، نوراً لمن كان من المسلمين في موقع من مواقع الراعي .. ص ٢٣
- ( إنكم ستحرصون على الامارة ، وانها ستكون ندامة وحسرة يوم القيامة .. ) ص ٢٤
- ( ستكون فتن القاعد فيها خير من القائم ، .... ) ص ٢٦
- ( طوبى للغرباء ... ) ص ٢٨
- ( عليكم بالصدق ، فإنه مع البر ، وهما في الجنة ... ) ص ٣٠
- ( في المنافق ثلاث خصال .... ) ص ٣٢
- ( ..... لا يبقين دينان بأرض العرب ) ص ٣٤
- كان ﷺ لا يصفح النساء في البيعة ..... ص ٣٥
- ( لكل أمة مجوس ، ومجوس أمتي ... ) ص ٣٨
- ( لعن الله الربا وآكله .... ) ص ٣٨
- ( لكل غادر لواء يوم القيامة .... ) ص ٣٩
- ( من أطاعني فقد اطاع الله ، ومن عصاني فقد عصى الله ... ) ص ٤١
- في فضل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وبيان .... ص ٤٢
- في كيفية الإنكار ودرجاته .... ص ٤٧
- في الترهيب من ترك ما أوجب الله تعالى من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .. ص ٥٢

- منهاج السنة النبوية .... ص ٥٥
- أم المطالب في أحكام الدين ... ص ٥٧
- ( ... ومن مات وليس في عنقه بيعة ، مات ميتة جاهلية ) ... ص ٥٨
- البيعة التي يصير بها الرجل إماما .... ص ٦١
- القدرة على سياسة الناس ، إما بطاعتهم له ، وإما بقمهه لهم .... ص ٦٢
- وجوه حصول القدرة ..... ص ٦٢
- كيف لا تضرك الفتنة ؟ .... ص ٦٣
- قول أهل السنة والجماعة فبين تولوا الحكم من الولاية والملوك بعد رفع خلافة النبوة .. ص ٦٤



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## خطبة الكتاب

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضلّ له ومن يضلّ فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وصحبه وإخوانه <sup>(١)</sup> أجمعين إلى يوم الدين .

أما بعد ، فهذا جهد المقلّ من صغار الخلف ، في اقتفاء آثار أهل القرون الثلاثة الأولى من أشرف السلف ، تتقرب به إلى الذي هو على كل شيء قدير ، مبتغين في ذلك وجهه وحده ، حامدين - مع البتة بالتقصير - وشاكرين فضله ، مُصلّين على محمد الحاتم من لا نبي بعده ، ومُستلمين عليه تسليماً أمرنا به ، وما أخصينا عدّه ولا مدّه ،

تتعلم ونعلم أنفسنا والمجاهلين ، نتذكر ونذكر أنفسنا والغافلين ، ونقيم الحجّة على النفوس إن طغت وعلى كلّ أفاكٍ أثم ، عسى الله أن يُصلح القلوب والأعمال والمآب ، وعساه سبحانه أن يتقبل أتباعنا لائمة العلم والدين ، مبينين مصلحين ، غير ضالّين ولا مُضلين ولا مفتونين ،

كتاب شئنا بما شاء الله أن نُسمّيه ( الخِلافة والملِك ، ومنهاج السُنّة النبوية ) ، نَسْتَبِين فيه ، مُبَيِّنِينَ ومُظْهِرِينَ ما خِفي علينا أو كُنّا عنه غافلين ، من صحيح الخبر بسنة سيد المرسلين محمد ﷺ وعلى آله وصحبه والتابعين بإحسان إلى يوم الدين .

١ = من مقدمة إمام أهل التحديث الشيخ الحجة محمد ناصر الدين الألباني ، في كتابه ( مختصر العلو للمعلّى الغفار ) ، قلت : وهذا اللفظ إشارة لطيفة إلى مكنون قول البشير ﷺ : ( ودِدْتُ أني لقيتُ إخواني ، الذين آمنوا ولم يروني ) ، صحيح ، رواه أحمد عن أنس . ص . الجامع ٧٠٨٥ ، ولا يُنبؤُك مثل خبير .

## مقدمة

قال الشيخ الامام أبو الحسن الماوردي ، في كتاب الاحكام السلطانية والولايات الدينية<sup>(١)</sup> : الحمد لله الذي أوضح لنا معالم الدين ، وَمَنَّ علينا بالكتاب المبين ، وشرع لنا من الأحكام ، وفصل لنا من الحلال والحرام ، ما جعله على الدنيا حكماً تقررت به مصالح الخلق ، وثبتت به قواعد الحق ، وَوَكَّلَ إلى ولاة الأمور ما أحسن فيه التدبير ، وأحكم به التدبير ، فله الحمد على ما قَدَّرَ وَوَدَّعَ ، وصلواته وسلامه على رسوله الذي صدق بأمره ، وقام بحقه محمد النبي وعلى آله وصحابه .

أما بعد ، فإن الله جلَّت قدرته ندب للأمة زعيماً خلف به النبوة ، وحاط به الملة ، وفوض إليه السياسة ، ليصدر التدبير عن دين مشروع ، وتجمع الكلمة على رأي متبوع ، فكانت الإمامة أصلاً عليه أستقرت قواعد الملة ، وأنتظمت به مصالح الأمة ، حتى أستثبتت بها الأمور العامة ، وصدرت عنها الولايات الخاصة ...

## الباب الأول : في عقد الإمامة

الإمامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا ، وعقدها لمن يقوم بها في الأمة واجب بالإجماع ، وان شذ عنهم الأصم ...

قال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ ﴾ ففرض علينا طاعة أولى الأمر فينا ، وهم الائمة المتأمررون علينا .

فصل : فإذا ثبت وجوب الامامة ، وفرضها على الكفاية كالجهاد وطلب العلم ، فإذا قام بها من هومن أهلها سقط ، وفرضها على الكفاية ، وإن لم يقم بها أحد ، خرج من الناس فريقان : أحدهما أهل الإختيار حتى يختاروا إماما للأمة ، والثاني أهل الإمامة حتى ينتصب أحدهم للإمامة ، وليس على من

٢ = كتاب الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، لأبي الحسن بن محمد بن حبيب البصري البغدادي الماوردي ( ٤٥٠ هـ ) ، ص ٢ - ٦ ، ط . دار الكتب العلمية . بيروت .

عدا هذين الفريقين من الأمة في تأخير الإمامة حرج ولا مآثم ، ...

فأما أهل الاختيار فالشروط المعتبرة فيهم ثلاثة : أحدها ، العدالة الجامعة لشروطها . والثاني ، العلم الذي يتوصل به إلى معرفة من يستحق الإمامة ، على الشروط المعتبرة فيها . والثالث ، الرأي والحكمة المؤديان إلى اختيار من هو للإمامة أصح وبتدبير المصالح أقوم ...

وأما أهل الامامة فالشروط المعتبرة فيهم سبعة :

أحدها ، العدالة على شروطها الجامعة . والثاني ، العلم المؤدى إلى الاجتهاد في النوازل والأحكام . والثالث ، سلامة الحواس من السمع والبصر واللسان ، ليصح معها مباشرة ما يدرك بها ، الرابع ، سلامة الأعضاء من نقص يمنع عن استيفاء الحركة وسرعة النهوض . والخامس ، الرأي المفضي إلى سياسة الرعية وتدبير المصالح . والسادس ، الشجاعة والنجدة المؤدية إلى حماية البيضة وجهاد العدو .

والسابع ، النسب وهو أن يكون من قريش ، لورود النص فيه وانعقاد إجماع عليه ، ولا اعتبار بضرار حين شدّ فجوزها في جميع الناس ، لأن أبا بكر الصديق رضي الله عنه أحتج يوم السقيفة على الأنصار في دفعهم عن الخلافة لما بايعوا سعد بن عبادة عليها ، بقول النبي ﷺ : ( الأئمة من قريش )<sup>(١)</sup> ، فأقلعوا عن التفرد بها ورجعوا عن المشاركة فيها حين قالوا منا أمير ومنكم أمير ، تسليماً لروايته وتصديقاً لحبره ورضوا بقوله : نحن الأمراء ، وأنتم الوزراء . وقال النبي ﷺ : ( قدّموا قريشاً ولا تقدّموها )<sup>(٢)</sup> . وليس مع هذا النص المسلم شبهة لمنازع فيه ولا قول مخالف له . اهـ .

وقال إمام أهل السنة والجماعة الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ، في

(١) صححه الشيخ . ص . الجامع ٢٧٥٥ ، وقال : رواه أحمد والنسائي والضاية ، عن أنس .

(٢) صححه الشيخ . ص . الجامع ٤٣٥٨ ، ٤٣٥٩ ، ٤٣٦٠ ، وقال : رواه الطبراني في الكبير عن عبد الله بن السائب ، والشافعي والبيهقي في ( المعرفة ) عن ابن شهاب بلاغاً ، وابن عدي عن أبي هريرة ، والبخاري عن علي ، وهو في الأرواء ٥١٢ .

كتاب السنة (٣) :

« والخلافة في قريش ما بقى من الناس أثنان . ليس لأحد أن ينازعهم فيها ، ولا يخرج عليهم . ولا تقرب لغيرهم بها إلى قيام الساعة . »

وَيُصَدِّقُهُ مَا رَوَاهُ إِمَامُ الْبُخَارِيِّ فِي صَحِيحِهِ ، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : ( لَا يَزَالُ هَذَا الْأَمْرُ فِي قُرَيْشٍ مَا بَقِيَ مِنْهُمْ اثْنَانِ ) (٤) . . . وَمِنْ حَدِيثِ مَعَاوِيَةَ قَالَ : أَمَا بَعْدُ فَإِنَّهُ بَلَّغَنِي أَنَّ رِجَالًا مِنْكُمْ يَتَحَدَّثُونَ أَحَادِيثَ لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَلَا تُؤَثِّرُ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَأُولَئِكَ جُهَالِكُمْ فَإِيَّاكُمْ وَالْأَمَانِي الَّتِي تُضِلُّ أَهْلَهَا ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : ( إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ فِي قُرَيْشٍ لَا يُعَادِيهِمْ أَحَدٌ إِلَّا كَبَّةُ اللَّهِ عَلَى وَجْهِهِ ، مَا أَقَامُوا الدِّينَ ) (٥) .

وَكَذَلِكَ مَا رَوَاهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ ، مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : ( النَّاسُ تَبَعَ لِقُرَيْشٍ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ ) (٦) . . . وَمِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : ( لَا يَزَالُ هَذَا الْأَمْرُ فِي قُرَيْشٍ مَا بَقِيَ مِنَ النَّاسِ اثْنَانِ ) (٧) . . . وَكَذَلِكَ مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ ، مِنْ حَدِيثِ عْتَبَةَ بْنِ عَبْدِ ، عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : ( الْخِلَافَةُ فِي قُرَيْشٍ ... ) (٨) .

٣ = كتاب السنة للإمام أحمد بن حنبل ، ص ٤٦ ، من كتاب (شذرات البلاتين ..) ج أول ط . السنة المحمدية ، بتحقيق محمد الفقي ، ص ٧١ ، من كتاب (الرد على الجهمية ..)

ط . رئاسة ادارات البحوث العلمية بالسعودية ، تصحيح وتعليق إسماعيل الأنصاري .

٤ = صحيح ، رواه البخاري في صحيحه : ج ٤ / ١٥٥ ، باب مناقب قريش . ط . دار الفكر بيروت .

٥ = صحيح ، رواه البخاري : ج ٤ / ١٥٥ . وقال الشيخ في صحيح الجامع . ٢٢٤ : رواه أحمد

والبخاري عن معاوية .

٦ = صحيح ، رواه مسلم ( شرح النووي ج ١٢ / ٢٠٠ ، ط . دار الفكر . بيروت ) وقال الشيخ في ص . الجامع ٦٦٧١ : رواه أحمد ومسلم ، وهو في الصحيحة ١٠٠٦ .

٧ = صحيح ، رواه مسلم : ١٢ / ٢٠١ . وقال الشيخ في ص . الجامع ٧٥٧٩ : رواه أحمد والشيخان عن ابن عمر .

٨ = صححه الشيخ في ص . الجامع ٢٣٣٧ ، وقال : رواه أحمد والطبراني في الكبير ، عن عتبة

وكذلك ما رواه أحمد والنسائي والضياء ، من حديث أنس ، عن رسول الله ﷺ :  
( الأئمة من قريش ، ولهم عليكم حق ، ولكم مثل ذلك ... ) (١) .

قال الإمام النووي في شرح صحيح (١٠) مسلم ، كتاب الأمانة ، باب الناس تبع لقريش والخلافة في قريش : قوله ﷺ ( الناس تبع لقريش في هذا الشأن مسلمهم مسلّمهم ، وكافرهم لكافرهم ) ، وفي رواية ( الناس تبع لقريش في الخير والشر ) ، وفي رواية ( لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي من الناس اثنان ) ، وفي رواية البخاري ( ما بقي منهم اثنان ) ، هذه الأحاديث وأشباها دليل ظاهر أن الخلافة مختصة بقريش ، لا يجوز عقدها لأحد من غيرهم ، وعلى هذا انعقد الإجماع في زمن الصحابة فكذلك بعدم ، ومن خالف فيه من أهل البدع أو عرض بخلاف من غيرهم فهو محجوج بإجماع الصحابة والتابعين فن بعدم ، بالأحاديث الصحيحة ، قال القاضي - قلت يعني عياض - : إشتراط كونه قرشياً هو مذهب العلماء كافة ، قال : وقد أحتج به أبو بكر وعمر ، رض الله عنهم ، على الأنصار يوم السقيفة ، فلم يُنكره أحد ، قال القاضي : وقد عدّها العلماء في مسائل الإجماع ، ولم يتقل عن أحد من السلف فيها قول ولا فعل يخالف ما ذكرنا ، وكذلك من بعدم في جميع الأعصار .  
قال : ولا أعتداد بقول النظام ومن وافقه من الخوارج وأهل البدع أنه يجوز كونه من غير قريش ، ولا بسخافة ضرار بن عمرو في قوله : ان غير القرشي من النبط وغيرهم يقدم على القرشي ليهوان خلمه إن عرض منه أمر ، وهذا الذي قاله ، من باطل القول وزخرفه ، مع ما هو عليه من المخالفة لإجماع المسلمين ، والله أعلم . اهـ وأما قوله ﷺ ( الناس تبع لقريش في الخير والشر ) ، فعناه في الإسلام والجاهلية ، كما هو مصرح به في الرواية الأولى ، لأنهم كانوا في الجاهلية رؤساء العرب وأصحاب حرم الله ، وأهل حج بيت الله ، وكانت العرب تنظر إسلامهم ، فلما أسلموا وفتحت مكة ، تبعهم الناس وجاءت وفود العرب من كل جهة ، ودخل الناس في دين الله أفواجا . وكذلك في

٩ = صححه الشيخ في ص . الجامع ٢٧٥٥ ، وقال : رواه أحمد والنسائي والضياء ، عن أنس ، وهو في تخريج فضائل الشام ص ٦٣ ، وفي الارواء ٥١٣ .

١٠ = صحيح مسلم ( شرح النووى ١٢ / ١٩٩ ) .

الإسلام هم أصحاب الخِلافة والناس تبع لهم ، ويَبين ﷺ أن هذا الحكم مستمر إلى آخر الدنيا ، ما بقي من الناس اثنان ، وقد ظهر ما قاله ﷺ ، فَمِنْ زَمَنِهِ ﷺ إِلَى الْآنَ : الخِلافة في قريش من غير مزاحمة لهم فيها ، وتبقى كذلك ما بقي اثنان كما قاله ﷺ . اهـ .  
وقال الإمام ابن حزم الأندلسي في ( مراتب الإجماع ) : واتفقوا أن من خالف الإجماع المتيقن بعد علمه بأنه إجماع ، فإنه كافر . اهـ . ( ط . دار الكتب العلمية ص ١٢٤ - ١٢٦ : الإمامة )

وأخرج الإمام البغوي في كتاب شرح (١١) السنة ، بسنده عن سفينة قال : سمعت النبي ﷺ يقول : ( الخِلافة ثلاثون سنة ثُمَّ تَكُونُ مُلْكًا ) (١٢) ، ثم قال : أمسك ، خلافة أبي بكر سنتين ، وخلافة عمر عشرة ، وعثمان اثني عشر ، وعلى ستة . قال علي - قلت يعني ابن الجعد أحد رواة الحديث - : قلت لحماذ : سفينة القائل لسعيد : أمسك ؟ قال : نعم ، وفي رواية ( خِلافة النبوة ثلاثون سنة ، ثم يُؤْتِي اللهُ مُلْكَةً مَنْ يُشَاءُ ) (١٣) - قلت وسفينة هو أبو عبد الرحمن مولى رسول الله ﷺ - قال الإمام البغوي : قوله الخلافة ثلاثون سنة ، قال حميد ابن زنجويه : يريد أن الخلافة حق الخلافة إنما هي للذين صدقوا هذا الأسم بأعمالهم ، وَتَمَسَّكُوا بِسُنَّةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ مِنْ بَعْدِهِ ، فَإِذَا خَالَفُوا السَّنَةَ ، وَبَدَّلُوا السِّيْرَةَ ، فَهَمَّ حِينَئِذٍ مَلُوكٌ وَإِنْ كَانَتْ أَسْمِيَهُمُ الْخُلَفَاءُ ، وَلَا بِأَسْ أَنْ يُسَمَّى الْقَائِمُ بِأُمُورِ الْمُسْلِمِينَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْخُلَفَاءُ ، وَإِنْ كَانَ مَخَالَفًا لِبَعْضِ سِيْرَةِ أُمَّةِ الْعَدْلِ ، لِقِيَامِهِ بِأَمْرِ الْمُؤْمِنِينَ وَسَمِعَ الْمُؤْمِنِينَ لَهُ ، وَيُسَمَّى خَلِيفَةً لِأَنَّهُ خَلَفَ الْمَاضِيَ قَبْلَهُ وَقَامَ مَقَامَهُ ...

قال الإمام البغوي : روى عن ابن أبي مليكة أن رجلا قال لأبي بكر : يا خليفة

١١ = شرح السنة ج ١٤ / ٧٤ . ك . فضائل الصحابة ، باب فضل الصحابة . ط . المكتب الإسلامي . تحقيق الأرنؤوط .

١٢ = حسنة الأرنؤوط ، وقال : أخرجه أحمد ٥ / ٢٢٠ ، ٢٢١ ، والترمذي ٢٢٢٧ في الفتن باب ما جاء في الخلافة ، وأبو داود ٤٦٤٧ في السنة ، باب في الخلفاء ، وإسناده حسن ، وصححه ابن حسان ( ١٥٢٤ ، ١٥٢٥ ) . ، كما حسنة شيخنا في تحقيق المشكاة ، ج ٣ / ح ٥٣٩٥ ك . الفتن .

١٣ = صححه الشيخ في ص . الجامع ٢٢٥٢ ، بلفظ ( .. ثم يؤتي الله الملك من يشاء ) ، وقال : رواه أبو داود والحاكم ، عن سفينة . ، تخريج شرح الطحاوية .



إن بني مروان يزعمون أنهم خلفاء ، قال سفينة : كذبوا . اهـ

وروى الامام أحمد في مسنده ، والبيهقي في دلائل النبوة ، من حديث النعمان بن بشير ، عن حذيفة قال قال رسول الله ﷺ : ( تَكُونُ النَّبُوءَةُ فِيكُمْ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا اللَّهُ تَعَالَى ، ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةً عَلَى مِنْهَاجِ النَّبُوءَةِ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا اللَّهُ تَعَالَى ، ثُمَّ تَكُونُ مَلَكًا غَاصًّا فَتَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا اللَّهُ تَعَالَى ، ثُمَّ تَكُونُ مَلَكًا جَبْرِيَّةً فَيَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَكُونَ ثُمَّ يَرْفَعُهَا اللَّهُ تَعَالَى ، ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةً عَلَى مِنْهَاجِ نُبُوءَةِ ) (١٦) ، ثم سكت . وروى الإمام مسلم في صحيحه ، من حديث جابر ، عن رسول الله ﷺ قال : ( يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ خَلِيفَةٌ يَقْسِمُ الْمَالَ وَلَا يَعْدُهُ ) (١٧) ، وفي رواية ( يَكُونُ فِي آخِرِ أُمَّتِي خَلِيفَةٌ يَحْتِى الْمَالَ حَثِيًا ، وَلَا يَعْدُهُ عَدَاً ) .

وروى الإمامان أبو داود والترمذي من حديث عبد الله بن مسعود عن رسول الله ﷺ قال : ( لَوْ لَمْ يَبْقَ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا يَوْمٌ لَطَوَّلَ اللَّهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ حَتَّى يَبْعَثَ اللَّهُ فِيهِ رَجُلًا مِثِّي - أَوْ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي - يُوَاطِئُ أُمَّةً اسْمِي ، وَاسْمُ أَبِيهِ اسْمُ أَبِي ، يَمْلَأُ الْأَرْضَ قِسْطًا وَعَدْلًا كَمَا مَلِئْتُ ظُلْمًا وَجَوْرًا ) (١٨) .

وعن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله ﷺ : ( الْمُهْدِيُّ مِنْتِي ، أَجَلِي الْجَبْهَةِ ، أَقْتَى الْأَنْفِ يَمْلَأُ الْأَرْضَ قِسْطًا وَعَدْلًا كَمَا مَلِئْتُ ظُلْمًا وَجَوْرًا ، يَمْلِكُ سَبْعَ سِنِينَ ) (١٩) . رواه أبو داود .

١٦ = حسنة الشيخ في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٥) ، وقال : رواه أحد (٤ / ٢٧٣) وكذلك في تحقيق المشكاة ٥٣٧٨ / ٣ ، وقال : رواه أحد والبيهقي في دلائل النبوة .

١٧ = صحيح مسلم ١٨٥ / ٨ ، ط . دار المعرفة . ، وقال الشيخ في ص . الجامع : رواه أحد ومسلم ، عن أبي سعيد وجابر ، برقم ٨١٠٦ .

١٨ = قلت : بل هذه الرواية لابي داود فقط ، وأما ما رواه الترمذي وأبو داود ، فلفظه ( لا تذهب الدنيا حتى يملك العرب رجل من أهل بيتي ، يواطئ اسمه اسمي ) ، وكلاهما حسنها الشيخ في تحقيق المشكاة ٥٤٥٢ / ٣ .

١٩ = حسنة الشيخ في تحقيق المشكاة ٥٤٥٤ / ٣ .

وعن أم سلمة ، عن رسول الله ﷺ قال : ( الْمَهْدِيُّ مِنْ عِثْرَتِي ، مِنْ أَوْلَادِ فَاطِمَةَ ) (٢٠) . رواه أبو داود .

وروى الإمام أحمد ، وابن سعد في الطبقات ، من حديث ابن الأدرع ، عن رسول الله ﷺ قال : ( إِنَّكُمْ لَنْ تُدْرِكُوا هَذَا الْأَمْرَ بِالْمُغَالَبَةِ ) (٢١) . كما رواه البيهقي ، في الشعب .

وعن جابر بن سمرة ، قال قال رسول الله ﷺ : ( إِنْ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ كَذَابِينَ فَاحْذَرُوهُمْ ) (٢٢) ، رواه مسلم .

وعن أبي أمامة ، قال قال رسول الله ﷺ : ( سَيَكُونُ رِجَالٌ مِنْ أُمَّتِي ، يَأْكُلُونَ أَلْوَانَ الطَّعَامِ ، وَيَشْرَبُونَ أَلْوَانَ الشَّرَابِ ، وَيَلْبَسُونَ أَلْوَانَ الثِّيَابِ ، وَيَتَشَدَّقُونَ فِي الْكَلَامِ ، فَأُولَئِكَ شِرَارُ أُمَّتِي ) (٢٣) ، رواه الطبراني في الكبير ، وأبو نعيم في الحلية .

وعن أبي هريرة ، عن رسول الله ﷺ : ( سَيَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي يُحَدِّثُونَكُمْ بِمَا لَمْ تَسْمَعُوا بِهِ أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ ، فَيَأْيَأُكُمْ وَإِيَاهُمْ ) (٢٤) ، رواه مسلم . وعن حذيفة ، قال : كان الناس يسألون رسول الله ﷺ عن الخير ، وكنت أسأله عن الشر مخافة أن يدركني ، قال قلت : يا رسول الله ، إنا كنا في جاهلية وشر فجاءنا الله بهذا الخير ، فهل بعد هذا الخير من شر ؟ قال : ( نَعَمْ ) ، قلت ، وهل بعد ذلك الشر من خير ؟ ، قال : ( نَعَمْ وَفِيهِ دَخَنٌ ) ، قلت : وما دَخَنٌ ؟ ، قال : ( قَوْمٌ

٢٠ = إسناده جيد ، قاله الشيخ في تحقيق الشكاة ٥٤٥٣ .

٢١ = حسنه الشيخ في صحيح الجامع ٢٢٠٧ ، وقال : هو في الصحيحة ١٧٠٩ .

٢٢ = صحيح مسلم : ك الإمامة ، باب الناس تبع لفريش ، ٤ / ٦ .

٢٣ = حسنه الشيخ في ص . الجامع ٣٦٥٧ ، وقال : رواه الطبراني في الكبير وأبو نعيم في الحلية ، عن أبي أمامة . وهو في الأحاديث الصحيحة ١٨٩١ .

٢٤ = صحيح ، رواه مسلم ، عن أبي هريرة ، ص الجامع ٣٦٦١ .

يَسْتَنُونَ بِغَيْرِ سُنَّتِي ، وَيَهْدُونَ بِغَيْرِ هَدْيِي ، تَعْرِفُ مِنْهُمْ وَتَنْكُرُ ) ، قلت : فهل بعد ذلك الخير من شر ؟ ، قال : ( نعم ، دُعَاةٌ عَلَى أَبْوَابِ جَهَنَّمَ ، مِنْ أَجَابِهِمْ إِلَيْهَا قَدْفُوهُ فِيهَا ) قلت : يا رسول الله صِفْهُمْ لَنَا ، قال : ( هُمْ مِنْ جِلْدَتِنَا ، وَيَتَكَلَّمُونَ بِالسُّنَّتِ ) ، قلت : فإذا تأمرني إن أذركني ذلك ؟ ، قال : ( تَلْزِمُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ وَإِمَامَهُمْ ) ، قلت : فإن لم يكن لهم جِيعَةٌ وَلَا إِمَامٌ ؟ ، قال : ( فَاعْتَرِزْ لِكُلِّ الْفِرْقِ كُلِّهَا ، وَلَوْ أَنْ تَعَضَّ بِأَصْلِ شَجَرَةٍ حَتَّى يُدْرِكَكَ الْمَوْتُ وَأَنْتَ كَذَلِكَ ) (٢٥) . متفق عليه .

قلت : إنما أمره ﷺ بالعزلة عن العصبية والهوى والبدعة المؤدية إلى الفرقة ،

يشهد لهذا ما أخرجه الإمام البغوي في شرح (٢٦) السنة ، قال : وعن الشعبي قال : خرج ناس من أهل الكوفة إلى الجبانة يتعبدون ، واتخذوا مسجداً ، وبنوا بنيانا ، ، فأتاهم عبد الله بن مسعود - صاحب رسول الله ﷺ - ، فقالوا : مرحبا بك يا أبا عبد الرحمن . لقد سرنا أن نترورنا ، قال : ما أتيتكم زائرا ، ولست بالذي أترك حتى يهدتم مسجداً الجبان ، إنكم لأهدي من أصحاب رسول الله ﷺ ؟ ؟ ، رأيتم لو أن الناس صنعوا كما صنعتم ، من كان يجاهد العدو ؟ ، ومن كان يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ؟ ، ومن كان يقيم الحدود ؟ ، إرجعوا فعملوا ممن هو أعلم منكم ، وَعَلِمُوا مِنْ أَنْتُمْ أَعْلَمُ مِنْهُمْ . ، قال واسترجع ، فما يرح حتى قلع أبنيتهم وردم . ، قلت وصح عن رسول الله ﷺ : ( .. وَتَمَسَّكُوا بِعَهْدِ ابْنِ مَسْعُودٍ ) (٢٧) .

\* \* \*

٢٥ = متفق عليه ، عن حذيفة ، مشكاة ٥٢٨٢ .

٢٦ = ج ١٠ / ص ٥٤ ، تابع لباب الصبر على ما يكره من الأمير ولزوم الجماعة .

٢٧ = صححه الشيخ في ص . الجامع ١١٥٥ ، وقال : رواه الترمذي عن ابن مسعود . والروايي عن حذيفة ، وابن عدي عن انس ، وهو في الصحيحة ١٢٣٣ . ، ولفظه : ( اقتدوا بالذين من بعدي من أصحابي أبي بكر وعمر ، واهتدوا بهدي عمار ، وتمسكوا بعهد ابن مسعود

قلت : والآن قد حان لنا أن ندعوا الذين لم يُصيبيوا في اجتهادهم إلى التراجع ، ودليلنا قول الإمام البيهقي <sup>(٢٨)</sup> في السنن الكبرى : « باب من اجتهد ثم رأى أن اجتهاده خالف نصاً أو إجماعاً أو ما في معناه ، زدّه على نفسه وعلى غيره . »

وأخرج بسنده عن عائشة قالت قال رسول الله ﷺ : « مَنْ أَخَذْتَ فِي أَمْرٍ مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ وَدٌّ » <sup>(٢٩)</sup> ، كما أخرج بسنده عن إدريس الأودي ، قال : أخرج إلينا سعيد ابن أبي بردة كتاباً ، فقال : هذا كتابٌ عَمَرَ إلى أبي موسى رضى الله عنهما : أما بعد ... ، لا يَمْنَعُكَ قَضَاءُ قَضِيَّتِهِ بِالْأَمْسِ رَاجَعَتْ فِيهِ نَفْسُكَ ، وَهَدَيْتَ فِيهِ لِرُشْدِكَ أَنْ تُرَاجِعَ الْحَقَّ ، فَإِنَّ الْحَقَّ قَدِيمٌ ، وَإِنَّ الْحَقَّ لَا يُبْطِلُهُ شَيْءٌ ، ومراجعة الحق خير من التادي في الباطل .

كما ساق الإمام البيهقي في « باب <sup>(٣٠)</sup> وعظ القاضي الشهود ، وتخويفهم وتعريفهم عند الريبة ، بما في شهادة الزور من كبير الإثم وعظيم الوزر . » ، بسنده عن أبي بكرة <sup>(٣١)</sup> رضى الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : « أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَائِرِ » ثلاثاً ، قالوا بلى يا رسول الله ، قال : « الإِشْرَاقُ بِاللَّهِ ، وَعَقْوُوقُ الْوَالِدَيْنِ » قال وجلس وكان متكئاً : ( أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ ) فا زال رسول الله ﷺ يَكْرُرُهَا ، حتّى قلنا ليته سكت .

قلت : ثم ننظر ، في أي حقبة شاء الله لنا أن نكون ؟ ؟ ، بعد رفع النبوة ، ثم رفع الخلافة التي كانت على منهاج النبوة ، والتي قطع رسول الله ﷺ أنها كانت ثلاثين سنة استغرقت خلافة الخلفاء الراشدين كما ثبت من حديث سفينة رضى الله عنه ... ،

٢٨ = ج ١٠ / ص ١١٩ ، ط . دار الفكر - بيروت .

٢٩ = صحيح ، رواه الشيخان وأبو داود وابن ماجه ، عن عائشة ، ص . الجامع ٥٨٤٦ .

٣٠ = ج ١٠ / ص ١٢١ .

٣١ = صحيح . رواه الشيخان ، عن أبي بكرة بلفظ ( الا أنبئكم .. ) ، البخاري : ك الشهادات باب ما قيل في شهادة الزور ج ٣ / ١٥٢ ، مسلم : ك الايمان ، باب بيان الكبائر وأكبرها ج ١ / ٦٤ .

## في أي حقبة نحن ؟ ؟

قال رسول الله ﷺ : « **ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةً عَلَىٰ مِنْهَاجِ النَّبُوءَةِ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ** ثم يرفعها الله تعالى » (١٦) ، ويقول المؤمنون الصادقون ، وتقول : إنا لله وإنا إليه راجعون ، اللهم أجربنا في مصيبتنا وأخلف لنا خيراً منها ، لا مانع لما أعطيت ، ولا منعطى لما منعت ، ولا ينفع ذا الجد منك الجد ، لا راد لقضائك ، ولا معقب لحكمك .

وقال رسول الله ﷺ : « **ثُمَّ تَكُونُ مُلْكًا عَاصِياً** ، فتكون ما شاء الله أن تكون ، ثم يرفعها الله تعالى » ، وهذا ما كان في أيام مُلْكِ بِنِ أُمَيَّة - باستثناء حكم عَمْرٍ بن عبد العزيز ، الراشد - ثم تلاه ملك بني العباس ولقد كان مُلْكًا عَاصِياً كما سماه رسول الله ﷺ وإن سماه الناس خِلافة ، كما بينه سفينة رضي الله عنه مولى وصاحب رسول الله ﷺ وراوي الحديث ، وذلك في رواية عبد الله بن أحمد بن حنبل .

قال رسول الله ﷺ : « **ثُمَّ تَكُونُ مُلْكًا جَبْرِيَّةً** ، فيكون ما شاء الله أن يكون ، ثم يرفعها الله تعالى » ، قلت : ولقد كان وما زال ملكاً جبرية - لايتك في ذلك عاقل - ، هوى متبعاً ، وشعاً مطعاً ، ودنيا مؤثرة ، وإعجاب كل ذي رأي برأيه ، وإن سؤء في صدره في مصر بالخلافة الفاطمية ، ثم بالخلافة العثمانية - فليس بأفضل من حكم بني أمية - ، فكلها خلافات ودول قامت على الخلاف والمخالفة للسنة المطهرة ، وليست من الخلافة على منهاج النبوة ، فقد رُفعت الخلافة ولم يرفعها إلا الله تعالى ، وكان أمر الله قَدْرًا مُقْدُورًا .

وأما عودة الخلافة على منهاج النبوة ، فلا تكون ولن تكون إلا في آخر الزمان كما قدر الله لها أن تكون ، لخليفة آخر الزمان محمد بن عبد الله ، المهدي ، من عترة رسول الله ﷺ ، من أولاد فاطمة رضي الله عنها ، يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً ، ويحشي المال حشياً ، أجلى الجبهة ، أقنى الأنف ، يملك سبع سنين ، لو لم يبق من الدنيا إلا يوم أطول الله ذلك اليوم حتى يبعثه الله فيه . ، وصدق رسول الله ﷺ

( إِنَّكُمْ لَنْ تُدْرِكُوا هَذَا الْأَمْرَ بِالْمُغَالِبَةِ ) (٣١) قلت : إنما هو قَدْرٌ مكتوب قبل خلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة ، يُستنسخ بأمر النبي ﷺ خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴿٥٠﴾ .

قلت :

وأما ما دون الإمامة الوحيية القرشية ، من الملك ، والولايات ، والعمالات في حقة الملك الجبرية ، فن باب قوله ﷺ : ( أَلَا كَلَّمَكُمْ رَاعٍ ، وَكَلَّمَكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ فَالْأَمِيرُ الَّذِي عَلَى النَّاسِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُمْ ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى بَيْتِ بَعْلِهَا وَوَلَدِهِ وَهِيَ مَسْئُولَةٌ عَنْهُمْ ، وَالغَبْدُ رَاعٍ عَلَى مَالِ سَيِّدِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُ ، أَلَا فَكَلَّمَكُمْ رَاعٍ وَكَلَّمَكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ) (٣٢) رواه البخاري ومسلم .

قال الإمام البغوي في (٣٣) شرح السنة ، تعليقا على حديث الراعي : هذا حديث متفق على صحته ، معنى الراعي هاهنا : الحافظ المؤمن على ما يليه ، أمرم النبي ﷺ بالنصيحة فيما يلونه ، وحذرهم الخيانة فيه بإخباره أنهم مسئولون عنه . فالرعاية حفظ الشيء ، وحسن التعمد - فقد أستوى هؤلاء في الإسم ، ولكن معانيهم مختلفة ، فرعاية الإمام ، ولاية أمور الرعية والحياطة من ورائهم ، وإقامة الحدود والأحكام فيهم ، ورعاية الرجل أهله بالقيام عليهم بالحق في النفقة ، وحسن العشرة ، ورعاية المرأة في بيت زوجها ، بحسن التدبير في أمر بيته ، والتعمد لخدمه وأضيافه ، ورعاية الخادم حفظ ما في يده من مال سيده والقيام بشغله . والله أعلم .

☆ = سورة تبارك : ٢ .

٣٢ = متفق عليه عن ابن عمر . البخاري : ك الأحكام ، باب قول الله تعالى ﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾ ج ٨ / ص ١٠٤ ، مسلم : ك الأمانة ، باب فضيلة الأمام العادل ج ٢٠ / ص ٢١٣ . النووي .

٣٣ = ج ١٠ / ص ٦٢ . باب الراعي مسئول عن رعيته .

قلت : فيتوجه أمر إصلاح الأمة في هذه الحقبة إلى أمرين متلازمين متكاتفين ،

أولهما : إحياء الدين في النفوس بإحياء سنة صاحب الشريعة ﷺ ، تعلقاً وعلاوةً عليهما ، مع لزوم البراءة من الخيانة وتحريف الكلم عن مواضعه .

ثانيهما : التواصل بالحق مع التواصل بالصبر ، استجلاباً للخيرية المفقودة من قوله تعالى ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ (٢٤) ، خلاصاً بالأمة من الحسر ، إلى تحقيق قوله تعالى : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّصُوا بِالحَقِّ وَتَوَّصُوا بِالصَّبْرِ ﴾ (٢٥) .

قلت : وما قصدنا بهذا البحث تعطيل حاكية المسلمين على ظهر الأرض بكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ ، وإنما إجلاء العشاوة عن أمر يتخط فيه الملايين من المسلمين على ظهر الأرض ، بناء على ادعاء فرقة منهم صحة هذا الأمر وتبنيها للدعوة إليه ، هذا الأمر هو : قدرية الخلافة على منهاج النبوة وأمتناعها بأمر الله عن عبث العابثين ، وادعاء المدعين ، والقطع في القول بأن المسلمين الآن مازالوا متلبسين بحقبة الملك الجبرية ، وليس بجثنا يدعوا إلى الاستكانة إلى الضعف والرضا بظلم الظالمين ، كما سيذكره أقوام يجري منهم تحريف الكلم عن مواضعه ، مجرى الدم ، وإنما هو دعوة إلى التزام منهاج السنة النبوية في الإصلاح مع التزام الحشية من قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعاً أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَاءِهِ فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا ﴾ (٣٦) .

كما أن بجثنا فرض عين علينا ، قد اعتبرناه كذلك ، إسقاطاً لفرض الكفاية بالتبيين عن الأمة جمعاء ، وتحذير يتأكد بما صح من قول الصادق المصدوق ﷺ : ( سَيَكُونُ فِي

٣٤ = آل عمران : ١١٠ .

٣٥ = العصر : ٢ .

٣٦ = الكهف : ١٠٣ - ١٠٥ .

أخِرَ الزَّمَانِ نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي يُحَدِّثُونَكُمْ بِمَا لَمْ تَسْمَعُوا بِهِ أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ ، فَبِإِيَّاكُمْ وَإِيَّاهُمْ (٣٧) . رواه مسلم

كما أنه دعوة إلى اتباع العلماء ورثة الأنبياء ، دون أتباع ورثة الأغبياء ذوى الرأى والهوى واستجلاب البلاء ، فكلهم رويضة ، وصدق الصادق المصدوق عليه السلام : ( سَيَأْتِي عَلَى النَّاسِ سَنَوَاتٌ خَدَاعَاتٌ ، يُصَدِّقُ فِيهَا الْكَاذِبُ ، وَيُكْذِبُ فِيهَا الصَّادِقُ ، وَيُؤْتَمَنُ فِيهَا الْخَائِنُ ، وَيُخَوَّنُ فِيهَا الْأَمِينُ ، وَيَنْطِقُ فِيهَا الرُّوَيْبِضَةُ ) ، قيل : وما الرويضة ؟ قال : ( الرَّجُلُ التَّافَهُ يَتَكَلَّمُ فِي أَمْرِ الْعَامَّةِ ) (٣٨) . صحيح رواه أحمد وابن ماجه والحاكم .

وعليه ، فإنه مما يشرفني وأفخر به ، أن أقدم كلام ورثة السنة النبوية من علماء عصرنا بين يدي نصيحتي للسلمين ، عسى أن ينفعنا الله باقتدائنا بالعلماء العاملين ، وأن يَرُدَّ به كيد الخائنين ، ويصلح به قلوب الزائغين .

قال الشيخ العلامة محدث الديار الشامية محمد ناصر الدين الألباني ، حفظه الله : (٣٩) لابد اليوم من أجل أستئناف الحياة الإسلامية من القيام بهذين الواجبين ، « التصفية » ، « والتربية » ، وأردت بالأول منها أموراً :

الأول تصفية العقيدة الإسلامية مما هو غريب عنها ، كالشرك ، وجحد الصفات الإلهية وتأويلها ، ورد الأحاديث صحيحة لتعلقها بالعقيدة ، ونحوها .

الثاني تصفية الفقه الإسلامي ، من الإجهادات الخاطئة ، المخالفة للكتاب والسنة ...

٣٧ = صحيح رواه مسلم . ص . الجامع ٣٦٦١ .

٣٨ = صححه الشيخ في ص . الجامع ٣٦٤٤ ، وقال : رواه أحمد وابن ماجه والحاكم ، عن أبي هريرة ، وهو في الصحيحة ١٨٨٨ : الحرائطي . أحمد عن أنس .

٣٩ = من مقدمة الشيخ الألباني حفظه الله تعالى في المجلد الثاني من سلسلة الأحاديث الضعيفة ، تقلا عن كتاب المهدي حقيقة لا خرافة - محمد بن أحمد بن اسماعيل .

الثالث : تصفية كتب التفسير والفقه والرقائق وغيرها ، من الأحاديث الضعيفة والموضوعة والأسرائيليات المنكرة ..

وأما الواجب الآخر ، فأريدُ به تربية الجيل الناشئ على هذا الأسلام المُصقّى من كل ما ذكرنا ، تربية إسلامية صحيحة منذ نعومة أظفاره ، ودون تأثر بالتربية الغربية الكافرة .

وقال حفظه الله : وما لا ريب فيه أن تحقيق هذين الواجبين يتطلب جهوداً جبارة متعاونة ، من الجماعات الإسلامية المخلصة ، التي يهملها حقاً إقامة المجتمع الإسلامي المنشود ، كل في مجاله وأختصاصه ، وأما بقاؤنا راضين عن أوضاعنا ، متفاخرين بكثرة عددنا ،....

قلت : يوافق ذلك ما قاله صاحبُ الظلال رحمه الله تعالى ، تحت عنوان « جيل قرآني فريد » : ... ، كان رسول الله ﷺ يريد صنع جيل خالص القلب . خالص العقل خالص التصور . خالص الشعور . خالص التكوين ، من أي مؤثر آخر ، غير المنهج الإلهي الذي يتضمنه القرآن الكريم .

ذلك الجيل استقى إذن من ذلك النبع وحده ، فكان له في التاريخ ذلك الشأن الفريد ، ثم ما الذي حدث ؟

أختلطت الينابيع ، صب في النبع الذي أُنبتت منه الأجيال التالية : فلسفة الإغريق ومنطقهم ، وأساطير الفرس وتصوراتهم ، وإسرائيليات اليهود ، ولا هوت النصرى ، وغير ذلك من رواسب الحضارات والثقافات ، واختلط هذا كله بتفسير القرآن الكريم ، وعلم الكلام ، كما أختلط بالفقه والأصول أيضاً ، وتخرّج على ذلك النبع المشوب سائر الأجيال بعد ذلك الجيل ، فلم يتكرر ذلك الجيل أبداً .

ثم قال رحمه الله : فلا بد إذن في منهج الحركة الإسلامية أن نتجرد في فترة الحضارة والتكوين ، من كل مؤثرات الجاهلية التي نعيش فيها ونستمد منها .

٤٠ = مختصراً من مقدمة الشيخ في ( مختصر العلو للعلل الفغار ) ص ٦٠ ط . المكتب الإسلامي .

لا بد أن نرجع ابتداءً إلى النبع الخالص الذي استمد منه أولئك الرجال .  
النبع المضمون الذي لم يختلط ولم تشبه شائبة ، ...

إن مُهْمَتَنَا أن نغير من أنفسنا أولاً ، لنغير هذا المجتمع أخيراً . وسنلقي في هذا عنتاً  
ومشقة ، وستفرض علينا تضحيات باهظة ، ولكننا مُخْتَرِينَ ، إذا نحن شئنا أن نسلك  
طريق الجيل الأول ، الذي أقر الله به منهجه الإلهي ونصره على منهج الجاهلية . قلت :

ثم نُشَنَّى بالنُصْح ، بعد تقديم نصح الكبار من أهل العلم ، عسى أن يتقبله الله  
ويجعله طاعة له في قوله تعالى : ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ  
وَالْعُدْوَانِ ﴾ <sup>(٤١)</sup> ، وفي قوله تعالى : ﴿ أَبْلَغْكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي وَأَنَا لَكُمْ نَاصِحٌ  
أَمِينٌ ﴾ <sup>(٤٢)</sup> ، وفي قول رسوله الكريم ﷺ : ( الدِّينُ النَّصِيحَةُ ، ... اللهُ وَلِكِتَابِهِ  
وَلِرِسُولِهِ وَالْأُمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ . ) <sup>(٤٣)</sup> رواه مسلم .

فنرفع جمعاً من البيان النبوي الشريف ، نوراً لمن كان من المسلمين في موقع  
من مواقع الراعي ، حاكماً أو محكوماً ، ممثلين قول الله تعالى ﴿ لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ  
يُسْتَقِيمَ ﴾ <sup>(٤٤)</sup> ، تعاوناً منا ومداً ليد البر بالأمّة ، لإحياء سنة صاحب الشريعة ﷺ ،  
تعلماً وعملاً وتعلماً ، وهو أول الأمرين اللذين ذكرنا في توجيه إصلاح الأمة في حقبة  
الملك الجبرية ، نراعى في ذلك ، الترتيب على نهج حروف المعجم <sup>(٤٥)</sup> العربي ، وبالله  
التوفيق ، وعليه جمع التوكل والإناابة .

١ = ( اقرؤوا القرآن واعملوا به ، ولا تجفؤا عنه ، ولا تغفلوا فيه ، ولا

٤١ = المائة : ٢ .

٤٢ = الأعراف : ٦٨

٤٣ = صحيح ، رواه مسلم . مشكاة ٣ / ٤٦٦٦ .

٤٤ = التكوير : ٢٨ .

٤٥ = ونحن في ذلك عالة على كتب شيخ أهل التحديث حفظه الله تعالى ، وغيرها من كتب

أهل التحقيق من أفاضل أهل العلم ، وبالله التوفيق

تَأْكُلُوا بِهِ ، وَلَا تَسْتَكْثِرُوا بِهِ (٤٦) .

٢ = ( اللَّهُمَّ مَنْ وَلى مِنْ أُمَّتِي شَيْئاً فَشَقَّ عَلَيْهِمْ ، فَاشَقُّ عَلَيْهِ ، وَمَنْ وَلى مِنْ أُمَّتِي شَيْئاً فَفَرَّقَ بِهِمْ فَارْفُقْ بِهِ ) (٤٧) .

٣ = ( إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ وَأَهْلَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ حَتَّى النَّمْلَةَ فِي جُحْرِهَا ، وَحَتَّى الْحَوْتَ ، لَيُصَلُّونَ عَلَى مُعَلِّمِي النَّاسِ الْخَيْرِ ) (٤٨) .

٤ = ( إِنَّ الْمُقْسِطِينَ عِنْدَ اللَّهِ عَلَى مَنَابِرٍ مِنْ نُورٍ عَنِ يَمِينِ الرَّحْمَنِ عَزَّ وَجَلَّ ، وَكَلَّتْ أَيْدِيهِ يَمِينٌ ، الَّذِينَ يَعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ وَمَا وَلَّوْا ) (٤٩) .

٥ = ( إِنَّ شَرَّ الرَّعَاءِ الْخَطْمَةُ ) (٥٠) .

٦ = ( إِنَّكُمْ سَتَحْرِصُونَ عَلَى الْإِمَارَةِ ، وَإِنَّهَا سَتَكُونُ نَدَامَةً وَحَسْرَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، فَيَنْعَمُ الْمُرْضِعَةُ وَيُبْسِتَ الْفَاطِمَةُ ) (٥١) .

٧ = ( .. بِحَسَبِ امْرِئٍ مِنَ الشَّرِّ أَنْ يَحْقِرَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ ) (٥٢) .

٤٦ = صححه الشيخ في ص . الجامع ١١٧٩ ، ر وقال : رواه أحمد والطبراني في الكبير ، وأبو يعلى في مسنده ، والبيهقي في الشعب ، عن عبد الرحمن بن شبل ، وهو في الصحيحة ٢٦٠ .

٤٧ = صحيح ، رواه مسلم عن عائشة ، ص . الجامع ١٣٢٣ ، تخريج اصلاح المساجد ٣٤ : أحمد .

٤٨ = صححه الشيخ في ص . الترغيب ج ١ / ح ٧٨ عن أبي أمامة ، رواه الترمذي وقال : حديث حسن صحيح .

٤٩ = صحيح ، رواه أحمد ومسلم والنسائي ، عن ابن عمرو ، قاله الشيخ في ص . الجامع ١٩٤٩ .

٥٠ = صحيح ، رواه أحمد ومسلم ، عن عائذ بن عمرو ، ص . الجامع ٢٠٩٠ .

٥١ = صحيح ، رواه البخاري والنسائي ، عن أبي هريرة ، ص . الجامع ٢٣٠٠ .

٥٢ = طرف من حديث صححه الشيخ في ص . الجامع ٦٥٨٢ ، وقال : رواه الترمذي ، عن أبي هريرة ، وهو في الأرواء ٢٥١٦ ، ولفظ الحديث « المسلم أخو المسلم ، لا يخذله ، ولا يكذبه ، ولا يخذله ، كل المسلم على المسلم حرام ، عرضه ، وماله ، ودمه ، التقوى هاهنا .. »

٨ = ( بَشَّرَ هَذِهِ الْأُمَّةَ بِالسَّنَاءِ وَالذِّينِ وَالرِّفْعَةِ وَالتَّمَكِينِ فِي الْأَرْضِ ، فَمَنْ عَمِلَ مِنْهُمْ عَمَلَ الْآخِرَةِ لِلدُّنْيَا ، لَمْ يَكُنْ لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ ) (٥٣) .

٩ = ( بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، جَيْشًا ، وَأَمَرَ عَلَيْهِمْ رَجُلًا ، فَأَوْقَدَ نَارًا وَقَالَ : أَدْخُلُوهَا ، فَأَرَادَ نَاسٌ أَنْ يَدْخُلُوهَا ، وَقَالَ الْآخَرُونَ : إِنَّا قَدْ قَرَرْنَا مِنْهَا ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ لِلَّذِينَ أَرَادُوا أَنْ يَدْخُلُوهَا : ( لَوْ دَخَلْتُمُوهَا ، لَمْ تَزَالُوا فِيهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ) ، وَقَالَ لِلآخَرِينَ قَوْلًا حَسَنًا ، وَقَالَ : ( لَا طَاعَةَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ ، إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ ) (٥٤) .

١٠ = ( تَجِدُونَ مِنْ خَيْرِ النَّاسِ ، أَشَدَّ النَّاسِ كِرَاهِيَةً لِهَذَا الشَّانِ حَتَّى يَقَعَ فِيهِ ) . (٥٥) .

١١ = ( خِيَارُ أُمَّتِكُمْ ، الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ ، وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ وَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ ، وَشِرَارُ أُمَّتِكُمْ ، الَّذِينَ تَبْغِضُونَهُمْ وَيَبْغِضُونَكُمْ ، وَتَلْعَنُونَهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ ) (٥٦) .

١٢ = ( خَيْرُ دِينِكُمُ الْوَرَعُ ) (٥٧) .

٥٣ = صححه الشيخ في ص . الجامع ٢٨٢٢ ، وقال : رواه أحمد وابن حبان والحاكم والبيهقي في الشعب ، عن أبي . أحكام الجنازات ٥٢ .

٥٤ = صحيح ، رواه مسلم ، عن علي ، ج ١٢ / ٢٢٦ . النووى .

٥٥ = متفق عليه ، عن أبي هريرة ، شرح السنة ج ١٤ / ٥٧ / ٣٨٤٤ . ك فضائل الصحابة ، باب مناقب قريش . ، وقال الأرنؤوط : البخاري ٦ / ٨٥ في المناقب ، ومسلم ٢٥٦٦ في فضائل الصحابة باب خيار الناس ، وأخرجه أحمد ٤ / ١٠١ .

٥٦ = صحيح ، رواه مسلم عن عوف بن مالك . ص . الجامع ٢٢٥٣ . ، وهو في الصحيحة ٩٠٤ .

٥٧ = صححه الشيخ في صحيح الجامع ٢٣٠٣ ، وقال : أخرجه أبو الشيخ في الثواب ، عن سعد .

١٣ = ( خَيْرٌ دِينِكُمْ أَيْتَرَهُ ) (٥٨) .

١٤ = ( خَيْرِكُمْ إِسْلَامًا ، أَحْسَنُكُمْ أَخْلَاقًا ، إِذَا فَقَهُوْا ) (٥٩) .

١٥ = ( خَيْرِكُمْ ، خَيْرِكُمْ قِضَاءً ) (٦٠) .

١٦ = ( خَيْرِكُمْ ، خَيْرِكُمْ لِأَهْلِي مِنْ بَعْدِي ) (٦١) .

١٧ = ( خَيْرِكُمْ ، مَنْ يُرْجَى خَيْرُهُ وَيُؤْمَنُ شَرُّهُ ، وَشَرُّكُمْ ، مَنْ لَا يُرْجَى خَيْرُهُ وَلَا يُؤْمَنُ شَرُّهُ ) (٦٢) .

١٨ = ( مَسْتُكُونَ فِتْنٌ ، الْقَاعِدُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْقَائِمِ ، وَالْقَائِمُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْمَائِي ، وَالْمَائِي فِيهَا خَيْرٌ مِنَ السَّاعِي ، مَنْ تَشَرَّفَ لَهَا تَسْتَشْرِفُهَا ، وَمَنْ وَجَدَ فِيهَا مَلِجًا أَوْ مَعَاذًا فَلْيَعْتُدْ بِهِ ) (٦٣) .

١٩ = ( سَدِّدُوا وَقَارِبُوا وَأَبْشِرُوا وَعَلِمُوا أَنَّهُ لَنْ يُدْخَلَ أَحَدَكُمْ الْجَنَّةَ عَمَلُهُ ، وَلَا أَنَا ، إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللَّهُ بِمَغْفِرَةٍ وَرَحْمَةٍ ) (٦٤) .

٥٨ = صححه الشيخ في صحيح الجامع ٣٣٠٤ ، وقال : رواه أحمد والبخاري في الادب ، والطبراني في الكبير ، عن مجن بن الادرع ، كما رواه الطبراني في الكبير عن عمران بن حصين ، وكذلك الطبراني في الأوسط وابن عدي والضياء ، عن أنس ، وهو في الصحيحة ١٦٣٥ : الطيالسي .

٥٩ = صححه الشيخ في ص . الجامع ٣٣٠٧ ، وقال : رواه البخاري في الادب المفرد ، عن أبي هريرة ، وهو في الصحيحة ٢٥٤٦ : أحمد .

٦٠ = صححه الشيخ في ص . الجامع ٣٣٠٨ ، وقال : رواه النسائي عن عرياض .

٦١ = حسنه الشيخ في ص . الجامع ٣٣١٠ ، وقال : أخرجه الحاكم في المستدرک ، عن أبي هريرة ، وهو في الصحيحة ١٨٤٥ .

٦٢ = صححه الشيخ في ص . الجامع ٣٣١٥ ، وقال : رواه أبو يعلى في مسنده عن أنس ، وكذلك أحمد والترمذي عن أبي هريرة ، وهو في المشكاة ١٤٩٣ .

٦٣ = صحيح ، رواه أحمد والشيخان ، عن أبي هريرة ، قاله الشيخ في ص . الجامع ٣٦١٨ .

٦٤ = صحيح ، رواه أحمد والشيخان ، عن عائشة ، قاله الشيخ في ص . الجامع ٣٦٢٢ .

٢٠ = ( سَيُشَدُّ هَذَا الدِّينَ بِرِجَالٍ لَيْسَ لَهُمْ عِنْدَ اللَّهِ خَلَاقٌ ) (١٥٠) .

٢١ = ( سَيُصِيبُ أُمَّتِي دَاءُ الْأُمَمِ : الْأَشْرُ وَالْبَطْرُ وَالتَّكَاثُرُ وَالتَّشَاخُنُ فِي الدُّنْيَا ، وَالتَّبَاغُضُ وَالتَّحَاسُدُ ، حَتَّى يَكُونَ الْبَغْيُ ) (١٦١) .

٢٢ = ( سَيَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ شُرْطَةٌ يَفْعُدُونَ فِي غَضَبِ اللَّهِ ، وَيَرُوحُونَ فِي سَخَطِ اللَّهِ ) (١٦٧) .

٢٣ = ( شَرُّ مَا فِي رَجُلٍ ، شَحٌّ هَالِعٌ وَجُبْنٌ خَالِعٌ ) (١٦٨) .

٢٤ = ( شَرَفُ الْمُؤْمِنِ صَلَاتُهُ بِاللَّيْلِ ، وَعِزُّهُ اسْتِغْنَاؤُهُ عَمَّا فِي أَيْدِي النَّاسِ ) (١٦٩) .

٢٥ = ( شَهَادَةُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ ، أَمْنَاءُ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ ، قَتَلُوا أَوْ مَاتُوا ) (١٧٠) .

٢٦ = ( الشَّرْكُ فِيكُمْ أَخْفَى مِنْ دَيْبِ النَّمْلِ ، وَمَا دُلَّكَ عَلَى شَيْءٍ إِذَا فَعَلْتَهُ أَذْهَبَ عَنْكَ صِفَارَ الشَّرْكِ وَكِبَارَهُ ، تَقُولُ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ

٦٥ = صححه الشيخ في ص . الجامع ٣٦٥٠ ، وقال : أخرجه المحاملي في أماليه ، عن أنس وهو في الصحيحة ١٦٤٩ : الحلية ، والضياء .

٦٦ = حسنه الشيخ في ص . الجامع ٣٦٥٢ ، وقال : رواه الحاكم في المستدرک ، عن أبي هريرة ، وهو في الصحيحة ٦٨٠ .

٦٧ = صححه الشيخ في ص . الجامع ٣٦٦٠ ، وقال : رواه الطبراني في الكبير ، عن أبي امامة ، وهو في الصحيحة ١٨٩٣ : أحمد ، ابن الاعرابي ، والحاكم .

٦٨ = صححه الشيخ في ص . الجامع ٣٧٠٢ ، وقال : رواه البخاري في التاريخ ، وأبو داود في السنن ، عن أبي هريرة .، وهو في الصحيحة ٥٦٠ .

٦٩ = حسنه الشيخ في ص . الجامع ٣٧٠٤ ، وقال : أخرجه المعقيلي في الضمفاء ، والخطيب في التاريخ ، عن أبي هريرة .، وهو في الصحيحة ١٩٠٣ .

٧٠ = صححه الشيخ في ص . الجامع ٣٧١٠ ، وقال : رواه أحمد عن رجال .، وهو في الصحيحة ١٩٠٢ .

- أَشْرِكَ بِكَ وَأَنَا أَعْلَمُ ، وَأَسْتَفِرُّكَ لِمَا لَا أَعْلَمُ ... ) (٧١)
- ٢٧ = ( صِدْقَةُ الْبَرِّ تَطْفِيءُ غَضَبَ الرَّبِّ ، وَصِلَةُ الرَّحِمِ تَزِيدُنِي الْعُمُرَ ، وَفَعْلُ الْمَعْرُوفِ يَقِي مَصَارِعَ السُّوءِ ) (٧٢)
- ٢٨ = ( صَلَاحُ أَوَّلِ هَذِهِ الْأُمَّةِ بِالزُّهْدِ وَالْيَقِينِ ، وَيُهْلِكُ آخِرَهَا بِالْبُخْلِ وَالْأَمَلِ ) (٧٣)
- ٢٩ = ( الصُّرْعَةُ كُلُّ الصُّرْعَةِ ، الَّذِي يَغْضَبُ فَيَشْتَدُّ غَضَبُهُ وَيَحْمُرُ وَجْهُهُ وَيَقْشَعِرُ شَعْرَهُ فَيُضْرَعُ غَضَبُهُ ) (٧٤)
- ٣٠ = ( الصُّلْحُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ ، إِلَّا صُلْحًا أَحَلَّ حَرَامًا أَوْ حَرَّمَ حَلَالًا ) (٧٥)
- ٣١ = ( طَوْبَى لِلْفُرْبَاءِ ، أَنَاسٌ صَالِحُونَ فِي أَنَاسٍ سَوَاءٍ كَثِيرٍ ، مَنْ يَفْصِيهِمْ أَكْثَرُ مِمَّنْ يُطِيعُهُمْ ) (٧٦)
- ٣٢ = ( الظُّلْمُ ثَلَاثَةٌ ، فَظُلْمٌ لَا يَقْفِرُهُ اللَّهُ وَظُلْمٌ يَغْفِرُ ، وَظُلْمٌ لَا يَتْرُكُهُ ،
- 
- ٧١ = صححه الشيخ في ص . الجامع ٣٧٢٥ ، وقال : أخرجه الحكيم ، عن أبي بكر ، وهو في الضعيفة ٣٧٥٥ .
- ٧٢ = صححه الشيخ في ص . الجامع ٣٧٥٤ ، وقال : أخرجه البيهقي في الشعب ، عن أبي سعيد ، وهو في الصحيحه ١٩٠٨ .
- ٧٣ = حسنه الشيخ في ص . الجامع ٣٨٣٩ ، وقال : أخرجه أحمد في الزهد ، والطبراني في الأوسط ، والبيهقي في الشعب ، عن ابن عمرو ، وهو في المشكاة ٥٢٨١ .
- ٧٤ = حسنه الشيخ في ص . الجامع ٣٨٥٣ ، وقال : رواه أحمد ، عن رجل ، وهو في تخريج الترغيب ٣ / ٢٧٨ .
- ٧٥ = صححه الشيخ في ص . الجامع ٣٨٥٦ ، رواه أحمد وأبو داود والحاكم ، عن أبي هريرة ، وكذلك الترمذي وابن ماجه ، عن عمرو بن عوف ، وهو في الارواء ١٢٩١ .
- ٧٦ = صححه الشيخ في ص . الجامع ٣٩١٦ ، وقال : رواه أحمد : عن ابن عمرو ، وهو في الصحيحه ١٦١٩ : ابن المبارك .

فأما الظلم الذي لا يَغْفِرُهُ اللهُ فَالشَّرْكَ ، قَالَ اللهُ : ﴿ إِنَّ الشَّرْكَ لظَلَمٌ عَظِيمٌ ﴾ ،  
وَأَمَّا الظلم الذي يَغْفِرُهُ اللهُ فَظلم العِبَادِ أَنْفُسَهُمْ فَمَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ رَبِّهِمْ ، وَأَمَّا الظلم  
الذي لا يتركه اللهُ فَظلم العِبَادِ بَعْضُهُمْ بَعْضاً حَتَّى يُدَبِّرَ لِبَعْضِهِمْ  
بَعْضاً (٧٧) .

٢٣ = ( عَجِبَ رَبُّنَا مِنْ رَجُلٍ غَزَا فِي سَبِيلِ اللهِ فَانْهَزَمَ أَصْحَابُهُ فَعَلِمَ مَا  
عَلَيْهِ فَرَجَعَ حَتَّى أَهْرَيْقَ دَمَهُ ، فَيَقُولُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ لِمَلَائِكَتِهِ : ﴿ أَنْظِرُوا إِلَى  
عَبْدِي رَجْعَ رَغْبَةٍ فِيمَا عِنْدِي ، وَشَقَقَةَ مَا عِنْدِي حَتَّى أَهْرَيْقَ دَمَهُ . ﴾ (٧٨) .

٢٤ = عَظُمَ الأَجْرُ عِنْدَ عَظِيمِ المَصِيبَةِ ، وَإِذَا أَحَبَّ اللهُ قَوْمًا إِبْتِلَاهُمْ (٧٩)

٢٥ = عَلِقُوا السُّوطَ حَيْثُ يَرَاهُ أَهْلُ البَيْتِ ، فَإِنَّهُ أَدَبٌ لَهُمْ (٨٠) .

٢٦ = ( عَلِمُوا أَوْلَادَكُمْ الصَّلَاةَ إِذَا بَلَّغُوا سَبْعًا ، وَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا إِذَا بَلَّغُوا  
عَشْرًا ، وَفَرِّقُوا بَيْنَهُمْ فِي المَضَاجِعِ ) (٨١) .

٢٧ = ( عَلَيْكَ بِالرِّفْقِ ، إِنَّ الرِّفْقَ لَا يَكُونُ فِي شَيْءٍ إِلَّا زَانَةً ، وَلَا يُنَزَعُ  
مِنْ شَيْءٍ إِلَّا شَانَةٌ ) (٨٢) .

٧٧ = حسنه في ص . الجامع ٣٩٥٦ . وقال : رواه الطيالسي والبخاري ، عن أنس ، وهو في  
الأحاديث الصحيحة ١٩٢٧ .

٧٨ = حسنه الشيخ في ص . الجامع ٣٩٧٦ . وقال : رواه أبو داود ، عن ابن مسعود .

٧٩ = صححه الشيخ في ص . الجامع ٤٠٠١ ، وقال : رواه المحاملي في أماليه عن أيوب ، وهو  
في الصحيحة ١٤٦ .

٨٠ = حسنه الشيخ في ص . الجامع ٤٠١٠ ، وقال : رواه عبد الرزاق ، والطبراني في الكبير ،  
عن ابن عباس ، وهو في الصحيحة ١٤٤٧ : الخطيب ، وابن عساکر .

٨١ = صححه الشيخ في ص . الجامع ٤٠١٤ وقال : رواه البزار عن أبي هريرة ، وهو في صحيح  
أبي دؤاد ٥٠٨ .

٨٢ = صحيح ، رواه مسلم ، عن عائشة ، وهو في ص . الجامع ٤٠٢٩ ، وقال الشيخ : مسلم  
٢٢ / ٨ ، ٢٣ ، وفي الادب للبخاري ٤٦٩ ، ٤٧٥ .

٣٨ = ( عليك بِجُمْلِ الدَعَاءِ وَجَوَامِعِهِ ، قُولِي : اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنَ الْخَيْرِ كُلِّهِ عَاجِلِهِ وَأَجَلِهِ مَا عَلِمْتُ مِنْهُ وَمَا لَمْ أَعْلَمْ وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الشَّرِّ كُلِّهِ عَاجِلِهِ وَأَجَلِهِ مَا عَلِمْتُ مِنْهُ وَمَا لَمْ أَعْلَمْ ، وَأَسْأَلُكَ الْجَنَّةَ وَمَا قَرَّبَ إِلَيْهَا مِنْ قَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ النَّارِ وَمَا قَرَّبَ إِلَيْهَا مِنْ قَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ ، وَأَسْأَلُكَ مِمَّا سَأَلْتُكَ بِهِ مُحَمَّدٌ ﷺ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِمَّا تَعَوَّذَ بِهِ مُحَمَّدٌ ﷺ ، وَمَا قَضَيْتَ لِي مِنْ قَضَاءٍ فَاجْعَلْ عَاقِبَتَهُ رِشْدًا ) (٨٣) .

٣٩ = ( عَلَيْكُمْ بِالصَّدَقِ فَإِنَّهُ مِيعَ الْبِرِّ ، وَهِيَ فِي الْجَنَّةِ ، وَإِيَّائِكُمُ وَالْكَذِبِ ، فَإِنَّهُ مِيعَ الْفُجُورِ ، وَهِيَ فِي النَّارِ ، وَسَلُّوا اللَّهُ الْيَقِينَ وَالْمُعَافَاةَ ، فَإِنَّهُ لَمْ يُؤْتِ أَحَدًا بَعْدَ الْيَقِينِ خَيْرًا مِنَ الْمُعَافَاةِ ، وَلَا تَحَاسَدُوا ، وَلَا تَبَاغَضُوا ، وَلَا تَقَاطَعُوا ، وَلَا تَدَابَرُوا ، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا كَمَا أَمَرَكُمُ اللَّهُ ) (٨٤) .

٤٠ = ( عُمَرَانُ بَيْتِ الْمَقْدِسِ خَرَابٌ يَثْرِبُ ، وَخَرَابٌ يَثْرِبُ خُرُوجُ الْمَلْحَمَةِ ، وَخُرُوجُ الْمَلْحَمَةِ فَتْحُ الْقُسْطَنْطِينِيَّةِ ، وَفَتْحُ الْقُسْطَنْطِينِيَّةِ خُرُوجُ الدِّجَالِ ) (٨٥)

٤١ = ( عِنْدَ اللَّهِ خَزَائِنُ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ ، مَفَاتِيحُهَا الرِّجَالُ ، فَطُوبَى لِمَنْ جَعَلَهُ مِفْتَاحًا لِلْخَيْرِ مِفْلَاقًا لِلشَّرِّ وَوَيْلَ لِمَنْ جَعَلَهُ اللَّهُ مِفْتَاحًا لِلشَّرِّ مِفْلَاقًا لِلْخَيْرِ ) (٨٦) .

٨٣ = صححه الشيخ في ص . الجامع ٤٠٢٦ . ، قال : رواه البخاري في الادب عن عائشة ، وهو في الصحيحه ١٥٤٢ .

٨٤ = صححه الشيخ في ص . الجامع ٤٠٥١ ، وقال : رواه أحمد والبخاري في الادب وابن ماجه ، عن أبي بكر ، وهو في الروض النضير ٩١٧ .

٨٥ = صححه الشيخ في ص . الجامع ٤٠٧٥ ، وقال : رواه أحمد وأبو داود ، عن معاذ ، وهو في للشكاة ٥٤٢٤ .

٨٦ = حسنه الشيخ في ص . الجامع ٤٠٨٧ ، وقال : رواه الطبراني في الكبير والضياء ، عن سهل

٤٢ = عَيْنَان لَا تَمْسُهُمَا النَّارُ أَبَدًا : عَيْنٌ بَكَتْ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ ، وَعَيْنٌ بَاتَتْ تَحْرُسُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ( ٨٧ ) .

٤٣ = ( غَدْوَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ رَوْحَةٌ ، خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا ) ( ٨٨ ) .

٤٤ = ( غَيْرُ الدُّجَالِ أَخَوْفٌ عَلَى أُمَّتِي مِنَ الدُّجَالِ ، الْأُمَّةُ الْمَظْلُومُونَ ) ( ٨٩ ) .

٤٥ = ( فَتَحَ اللَّهُ بَابًا لِلتَّوْبَةِ مِنَ الْمَغْرِبِ ، عَرْضُهُ مَسِيرَةُ سَبْعِينَ عَامًا ، لَا يُغْلَقُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ تَحْوِهِ ) ( ٩٠ ) .

٤٦ = ( فِتْنَةُ الْأَخْلَاصِ قَرَبٌ وَحَرْبٌ ، ثُمَّ فِتْنَةُ السَّرَاءِ ، دَخَنُهَا مِنْ تَحْتِ قَدَمِ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي ، يَزْعَمُ أَنَّهُ مِنِّي ، وَلَيْسَ مِنِّي ، وَإِنَّمَا أَوْلِيَايَ الْمُتَّقُونَ ، ثُمَّ يَصْطَلِحُ النَّاسُ عَلَى رَجُلٍ ، كَوَزْكِ عَلَى ضِلْعٍ ، ثُمَّ فِتْنَةُ الدَّهْيَاءِ ، لَا تَدَعُ أَحَدًا مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ إِلَّا لَطَمْتَهُ لَطْمَةً ، فَبِإِذَا قِيلَ انْقَضَتْ ، تَهَادَتْ ، يُصْبِحُ الرَّجُلُ فِيهَا مُؤْمِنًا ، وَيُمْسِي كَافِرًا ، حَتَّى يَصِيرَ النَّاسُ إِلَى فُسْطَاطِينَ ، فُسْطَاطٌ إِيمَانٌ لَا نَفَاقَ فِيهِ ، وَفُسْطَاطٌ نِفَاقٌ لَا إِيمَانَ فِيهِ ، فَبِإِذَا

---

٨٧ = صححه الشيخ في ص . الجامع ٤٠٩٢ ، وقال : رواه أبو يعلى في مسنده ، والضياء ، عن أنس ، وهو في المشكاة ٣٨٢٩ .

٨٨ = صحيح ، رواه أحمد والشيخان وابن ماجه ، عن أنس ،...، قاله الشيخ في ص . الجامع رقم ٤١٣٧ .

٨٩ = صححه الشيخ في ص . الجامع ٤١٤١ ، وقال : رواه أحمد عن أبي ذر ، وهو في الصحيحة برقم ١٩٨٩ .

٩٠ = حسنه الشيخ في ص . الجامع ٤١٦٧ . وقال : رواه البخاري في تاريخه ، عن صفوان بن عسال .، تخريج المشكاة ٣٣٤٥ : أحمد والترمذي وابن ماجه

كَانَ ذَاكَمُ لَمَّا نَتَّظَرُوا الدَّجَالَ مِنْ يَوْمِهِ أَوْ غَدِهِ (١١)

٤٧ = ( فَضَّلَ اللهُ قُرَيْشًا بِسَبْعِ خِصَالٍ ، فَضَلَّهُمْ بِأَنَّهُمْ عَبَدُوا اللَّهَ عَشْرَ مَسِينٍ ، لَا يَعْْبُدُ اللهُ إِلَّا قُرَيْشٌ ، وَفَضَلَهُمْ بِأَنَّهُمْ نَصَرَهُمْ يَوْمَ الْفَيْسَلِ وَهُمْ مُشْرِكُونَ ، وَفَضَلَهُمْ بِأَنَّهُ نَزَلَتْ فِيهِمْ سُورَةٌ مِنَ الْقُرْآنِ لَمْ يَدْخُلْ فِيهَا أَحَدٌ مِنَ الْعَالَمِينَ ، وَهِيَ : ﴿ لَا يَلْفَ قُرَيْشٌ ﴾ ، وَفَضَلَهُمْ بِأَنَّهُمْ فِيهِمُ النَّبُوءَةُ ، وَالْخِلَافَةُ ، وَالْحِجَابَةُ ، وَالسَّقَايَةُ ) (١٢) .

٤٨ = ( فِي الْمُنَافِقِ ثَلَاثُ خِصَالٍ ، إِذَا حَدَّثَ كَذَبًا ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ ، وَإِذَا اتَّمَعْتَنَ خَانَ ) (١٣) .

٤٩ = ( فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ خَسْفٌ ، وَمَنْخٌ ، وَقَذْفٌ ، إِذَا ظَهَرَتِ الْقِيَامَةُ وَالْمَقَازِفُ ، وَشَرِبَتِ الْحُمُورُ ) (١٤) .

٥٠ = ( قَاضِيَانِ فِي النَّارِ ، وَقَاضِيَانِ فِي الْجَنَّةِ ، قَاضٍ عَرَفَ الْحَقَّ فَقَضَى بِهِ فَهُوَ فِي الْجَنَّةِ ، وَقَاضٍ عَرَفَ الْحَقَّ فَجَارَ مُتَعَمِّدًا ، أَوْ قَضَى بِغَيْرِ عِلْمٍ ، فَهِيَ فِي النَّارِ ) (١٥) .

٥١ = ( قَالَ اللهُ تَعَالَى : الْكِبْرِيَاءُ رِدَائِي ، وَالْعِظْمَةُ إِزَارِي ، فَمَنْ نَازَعَنِي

٩١ = صححه الشيخ في ص . الجامع ٤١٧٠ ، وقال : رواه أحمد وإبو داود والحاكم ، عن ابن عمر ، وهو في الصحيحة ٩٧٢ .

٩٢ = حسنه الشيخ في ص . الجامع ٤١٨٥ . ، وقال : رواه البخاري في التاريخ ، والطبراني في الكبير ، والحاكم والبيهقي في ( الخلافيات ) ، عن أم هانئ ، وهو في الصحيحة ١٩٤٤ : بن عدي .

٩٣ = صححه الشيخ في ص . الجامع ٤٢٣١ . ، وقال : رواه البزار ، عن جابر ، وهو في الصحيحة ١٩٩٨ : أحمد ومسلم ، عن أبي هريرة .

٩٤ = صححه الشيخ في ص . الجامع ٤٢٤٩ . ، قال رواه الترمذي ، عن عمران بن حصين . الروض النضر ١٠٠٤ ، وفي الصحيحة ٢٢٠٣ : ابن أبي الدنيا .

٩٥ = صححه الشيخ في ص . الجامع ٤٢٧٤ . ، وقال : رواه الحاكم ، عن بريدة ، وهو في الأرواء

واحداً مِنْهَا قَدَفْتُهُ فِي النَّارِ (١٩١) .

٥٢ = ( قَالَ لِي جِبْرِيلُ : يَا مُحَمَّدُ عِشْ مَا شِئْتَ فَإِنَّكَ مَيِّتٌ ، وَأَحِبُّ مَنْ شِئْتَ فَإِنَّكَ مُفَارِقُهُ ، وَاعْمَلْ مَا شِئْتَ فَإِنَّكَ مَلَأْتَهُ ) (١٩٧) .

٥٣ = ( قَتَلَ الْمُؤْمِنَ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ زَوَالِ الدُّنْيَا ) (١٩٨) .

٥٤ = ( كَتَبَ اللَّهُ تَعَالَى مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ . وَعَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ ) (١٩٩) .

٥٥ = ( كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُضَيِّعَ مَنْ يَتَّقُوهُ ) (٢٠٠) .

٥٦ = ( كُلُّ مَنْ مَالَ يَتِيمِكَ غَيْرَ مُسْرِفٍ ، وَلَا مُبْتَدِرٍ وَلَا مُتَأَثِّلٍ مَالًا ، وَلَا تَقَى مَالَكَ بِمَالِهِ ) (٢٠١) .

٥٧ = ( كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ ، مَالُهُ ، وَعِرْضُهُ ، وَدَمُهُ ، حَسْبُ امْرِئٍ مِنَ الشَّرِّ أَنْ يُخَيِّرَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ ) (٢٠٢) .

٩٦ = صححه الشيخ في ص . الجامع ٤٢٨٧ . . وقال : رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه ، عن أبي هريرة ، وابن ماجه ، عن ابن عباس ، وهو في الصحيحة ٥٤٠ : الضياء عن أبي هريرة ...

٩٧ = حسنه الشيخ في ص . الجامع ٤٣٣١ . . وقال : أخرجه الطيالسي ، والبيهقي في الشعب ، عن جابر ... الروض النضير ٦٨٧ .

٩٨ = صححه الشيخ في ص . الجامع ٤٣٣٧ .م . وقال : رواه النسائي ، والضياء ، عن بريدة ، الروض النضير ٥٩٥ .

٩٩ = صحيح ، رواه مسلم ، عن ابن عمرو . ص . الجامع ٤٤٥٠ .

١٠٠ = حسنه الشيخ في ص . الجامع ٤٤٥٧ ، وقال : رواه أحمد وأبو داود والحاكم والبيهقي ، عن ابن عمرو . الأرواء ٨٩٤ ، ..

١٠١ = حسنه الشيخ في ص . الجامع ٤٤٧٣ . . وقال : رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه ، عن ابن عمرو . الأرواء ٣٣٥٥ ، ١٤٤٧ .

١٠٢ = صححه الشيخ في ص . الجامع ٤٤٨٥ . . وقال : رواه أبو داود وابن ماجه ، عن أبي

هريرة ، وهو في مسلم ٨ / ١١ .

٥٨ = ( كُلُّ شَرَطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى فَهُوَ بَاطِلٌ ، وَإِنْ كَانَ مِائَةً شَرَطٌ ) (١٠٣) .

٥٩ = ( كُلُّ مَصَوِّرٍ فِي النَّارِ ، يُجْعَلُ لَهُ بِكُلِّ صُورَةٍ صَوَّرَهَا نَفْسٌ فَتُعَذِّبُهُ فِي جَهَنَّمَ ) (١٠٤) .

٦٠ = ( كُلُّ يَمِينٍ يُخْلَفُ بِهَا دُونَ اللَّهِ شِرْكَ ) (١٠٥) .

٦١ = ( كَيْفَ أَنْتَ إِذَا كَانَتْ عَلَيْكَ أَمْرَاءٌ يُؤَخِّرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا ؟ ، صَلَّى الصَّلَاةَ لَوَقْتِهَا ، فَإِنْ أَدْرَكَتْهَا مَعَهُمْ فَصَلِّ ، فَإِنَّهَا لَكَ نَافِلَةٌ ) (١٠٦) .

٦٢ = ( كَيْفَ يَقْدِسُ اللَّهُ أُمَّةً لَا يُؤْخَذُ مِنْ شِدِيدِهِمْ لِضَعِيفِهِمْ ) (١٠٧) .

٦٣ = ( كَانَ آخِرَ مَا تَكَلَّمَ بِهِ ﷺ أَنْ قَالَ : ( قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى ، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ ، لَا يَبْتَقِينَ دِينَانَ بَأَرْضِ الْعَرَبِ ) (١٠٨) .

٦٤ = ( كَانَ آخِرَ كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ : ( الصَّلَاةُ ، الصَّلَاةُ ، اتَّقُوا اللَّهَ فِيبِأُمَّةٍ مَلَكَتْ أَيْمَانَكُمْ ) (١٠٩) .

١٠٣ = صححه الشيخ في ص . الجامع ٤٥٠٦ . . وقال : رواه البزار ، والطبراني في الكبير ، عن ابن عباس . الروض النضير ٧٨٩ ، الارواء ١٣٠٨ ....

١٠٤ = صحيح ، رواه أحمد ومسلم ، عن ابن عباس ، ص . الجامع . ٤٥٣٠ . تخريج الحلال . ١٦٥ .

١٠٥ = صححه الشيخ في ص . الجامع ٤٥٤٣ . . وقال : رواه الحاكم ، عن ابن عمر . ، وهو في الصحيحة ٢٠٤٢ : البغوي .

١٠٦ صحيح ، رواه مسلم والأربعة ، عن أبي ذر ، قاله الشيخ في ص . الجامع ٤٥٦٤ .

١٠٧ = صححه الشيخ في ص . الجامع ٤٥٧٤ . . وقال : رواه ابن ماجه وابن حبان عن جابر . ، مختصر العلو ٥٨ .

١٠٨ = صححه الشيخ في ص . الجامع ٤٥٩٣ . . وقال : رواه البيهقي ، عن أبي عبيدة بن الجراح ، تحذير الساجد رقم ٩ : أحمد ، وأبو يعلى ، والطحاوي ، وابن عساكر .

١٠٩ = صححه الشيخ في ص . الجامع ٤٥٩٢ . . وقال : رواه أبو داود وابن ماجه ، عن علي

٦٥ = كان ﷺ أَحْسَنَ النَّاسِ ، وَأَجْوَدَ النَّاسِ ، وَأَشْجَعَ النَّاسِ (١١٠) .

٦٦ = كان ﷺ إِذَا خَافَ قَوْمًا قَالَ : ( اللَّهُمَّ إِنَّا نَجْعَلُكَ فِي نُحُورِهِمْ ، وَنَعُوذُ بِكَ مِنْ شُرُورِهِمْ ) (١١١) .

٦٧ = كان ﷺ إِذَا قَفَلَ مِنْ غَزْوٍ ، أَوْ حَجٍّ ، أَوْ عُمْرَةٍ ، يُكَبِّرُ عَلَى كُلِّ شَرْفٍ مِنَ الْأَرْضِ ثَلَاثَ تَكْبِيرَاتٍ ، ثُمَّ يَقُولُ : ( لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَخُدَّةُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، أَيُّونَ عَابِدُونَ سَاجِدُونَ ، لِرَبَّنَا حَامِدُونَ ، صَدَقَ اللَّهُ وَعْدَهُ ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَخُدَّةُ ) (١١٢) .

٦٨ = كان ﷺ كَثِيرَ شَعْرِ اللَّحْيَةِ (١١٣) .

٦٩ = كان ﷺ لَا يُدْفَعُ عَنْهُ النَّاسُ ، وَلَا يُضْرَبُوا عَنْهُ (١١٤) .

٧٠ = كان ﷺ لَا يُصَافِحُ النِّسَاءَ فِي الْبَيْعَةِ (١١٥) .

، بَلْ قَالَ ﷺ : ( إِنِّي لَا أَصَافِحُ النِّسَاءَ ) (١١٦) ، وَقَالَ : ( لَا أَمْسُ أَيْدِي

١١٠ = صححه الشيخ في ص . الجامع ٤٦١٠ . ، وقال : رواه الشيخان والترمذي وابن ماجه ، عن أنس ... الأرواء ١٥٠٧

١١١ = صححه الشيخ في ص . الجامع ٤٦٨٢ . ، وقال : رواه أحمد وأبو داود والحاكم والبيهقي ، عن أبي موسى . الروض النضير ١٠٢٦ ، تخريج الكلم ١٢٤ .

١١٢ = صححه الشيخ ص . الجامع ٤٧٤٥ . ، وقال : رواه مالك وأحمد والشيخان وأبو داود ، والترمذي ، عن ابن عمر .

١١٣ = صحيح ، رواه مسلم ، عن جابر بن سمرة ، ص . الجامع ٤٨٠١ .

١١٤ = صححه الشيخ ص . الجامع ٤٨٢٦ . ، وقال : رواه الطبراني في الكبير ، عن ابن عباس . ، وهو في الصحيحة ٢١٠٧ : أحمد ، وأبو داود .

١١٥ = حسنه الشيخ ص . الجامع ٤٨٣٢ . ، وقال : رواه أحمد . عن ابن عمرو . والصحيحة ٥٢٩ .

١١٦ = صححه الشيخ ص . الجامع ٢٥٠٩ . ، وقال : رواه الترمذي والنسائي وابن ماجه ، عن

امية بنت ربيعة . الصحيحة ٥٢٨

النِّسَاءِ) (١١٧) ، وقالت أم المؤمنين عائشة : وما مَسَّتْ يَدُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَدَ  
أمرأةٍ ، إلا امرأةٌ يَمْلِكُهَا (١١٨) .

٧١ = كان ﷺ لَا يَقُومُ مِنْ مَجْلِسٍ إِلَّا قَالَ : ( سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبِّي  
وَبِحَمْدِكَ ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ ) ، وقال : ( لَا يَقُولُهُنَّ  
أَحَدٌ حِينَ يَقُومُ مِنْ مَجْلِسِهِ إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا كَانَ مِنْهُ فِي ذَلِكَ الْمَجْلِسِ ) (١١٩) .

٧٢ = كان ﷺ يَأْتِي ضُعْفَاءَ الْمُسْلِمِينَ وَيُزَوِّرُهُمْ ، وَيَعُودُ مَرْضَاهُمْ ، وَيَشْهَدُ  
جَنَائِزَهُمْ (١٢٠) .

٧٣ = كان ﷺ يَأْمُرُ مِنْ أَسْلَمَ أَنْ يَخْتِنَ (١٢١) .

٧٤ = كان ﷺ يَتَخْتَمُ بِالْفِضَّةِ (١٢٢) .

١١٧ = صححه الشيخ ص . الجامع ٧٠٥٤ . . وقال : رواه الطبراني في الأوسط ، عن عقيلة بنت عبيد

١١٨ = صحيح ، رواه البيهقي في السنن الكبرى ، كتاب قتال أهل البغي ، باب كيف يبائع  
النساء ج ٨ / ص ١٤٧ ، ١٤٨ ، وقال : رواه البخاري في الصحيح - قلت : كتاب الطلاق ، باب  
إذا سلمت للشركة أو النصرانية .. ج ٦ / ١٧٣ ، كما صح من رواية مسلم ج ١٣ / ١٠ شرح النووي

باب كيفية بيعة النساء ، عن عائشة : ولا والله ما مست يد رسول الله ﷺ يد امرأة قط ، غير  
أنه يبائعهن بالكلام . . وقالت : والله ما أخذ رسول الله ﷺ على النساء قط إلا بما أمره الله  
تعالى ، وما مست كف رسول الله ﷺ كف امرأة قط ، وكان يقول لمن إذا أخذ عليهن : ( قَدْ  
بَايَعْتُنَّ ) كلاما .

١١٩ = صححه الشيخ ص . الجامع ٤٨٤٣ . . وقال : رواه الحاكم ، عن عائشة . تخريج الترغيب  
برقم ٢ / ٢٣٦ .

١٢٠ = صححه الشيخ ص . الجامع ٤٨٥٣ . . وقال : رواه أبو يعلى والطبراني في الكبير ،  
والحاكم ، عن سهل بن حنيف . . وهو في الصحيحة ٢١١٢ .

١٢١ = صححه الشيخ ص . الجامع ٤٨٦٥ . . وقال : رواه الطبراني في الكبير ، عن قتادة  
الرهاوي . . وهو في الأحاديث الضعيفة ٤٣٦٠ .

١٢٢ = صححه الشيخ ص . الجامع ٤٨٧٤ . . وقال : رواه الطبراني في الكبير ، عن عبد الله بن  
جعفر . تخريج الترغيب ٢ / ٠٨٦ .

٧٥ = كان ﷺ يُحِبُّ التِّيَامَنَ مَا اسْتَطَاعَ ، فِي طُهُورِهِ ، وَتَنَعُّلِهِ ، وَتَرَجُّلِهِ ، وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ (١١٣٢) .

٧٦ = كان ﷺ يَدْعُو عِنْدَ الْكَرْبِ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْعَظِيمُ الْحَلِيمُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْأَرْضِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ (١١٣٤) .

٧٧ = كان ﷺ يَضْرِبُ فِي الْحُمْرِ ، بِالنَّقَالِ وَالْجَرِيدِ (١١٣٥) .

٧٨ = ( لَئِنْ عَشِيتُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لِأُخْرِجَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ ) (١١٣٦) .

٧٩ = ( لَتُؤَدُّنَّ الْحُقُوقَ إِلَى أَهْلِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، حَتَّى يَقَادَ لِلشَّاةِ الْجُلْحَاءُ مِنَ الشَّاةِ الْقَرْنَاءِ ، تَنْطَحُّهَا ) (١١٣٧) .

٨٠ = ( لَتَنْقُضَنَّ عَرَى الْإِسْلَامِ عُرُوءَ عُرُوءَةٍ ، فَكَلِمًا انْتَقَضَتْ عُرُوءَةٌ ،

١٢٣ = صحيح ، رواه أحمد والشيخان والأربعة ، عن عائشة ، قاله الشيخ . ص . الجامع ٤٨٩٤ .

١٢٤ = صحيح ، رواه أحمد والشيخان والترمذي وابن ماجه ، عن ابن عباس . قاله الشيخ في صحيح الجامع ٤٩١٦ . وقال : وأخرجه الطبراني في الكبير عنه ، وزاد : ( اصرف عني شرفلان ) .

١٢٥ = صححه الشيخ ص . الجامع ٤٩٥٠ . وقال : رواه ابن ماجه ، عن أنس ، وقال : هو في مسند أحمد ٣ / ١١٥ ، ١٨٠ ، وعند الشيخين في الحدود .

١٢٦ = صححه الشيخ ص . الجامع ٥٠٢٩ . وقال : رواه الترمذي والحاكم ، عن عمر . وهو في الصحيحة ١١٣٤ : أحمد ومسلم وأبو داود والبيهقي .

١٢٧ = صحيح ، رواه أحمد ومسلم والبخاري في الادب والترمذي ، عن أبي هريرة ، قاله الشيخ في ص . الجامع ٥٠٣٨ . وهو في الصحيحة ١٥٨٨ .

تَشَبَّثَ النَّاسُ بِالَّتِي تَلِيهَا ، فَأَوْلَهُنَّ تَقْضَى الْحُكْمُ ، وَأَخِرُهُنَّ الصَّلَاةُ ( ١٢٨ ) .

٨١ = ( لَعَنَ اللَّهُ الْحَمْرَ ، وَشَارِبَهَا وَسَاقِيهَا ، وَبَائِعَهَا ، وَمُبْتَاعَهَا ، وَعَاصِرَهَا ، وَمُعْتَصِرَهَا ، وَحَامِلَهَا ، وَالْمَحْمُولَةَ إِلَيْهِ ، وَأَكِلَ لَمَنِهَا ) ( ١٢٩ ) .

٨٢ = ( لَعَنَ اللَّهُ الرَّاشِيَّ وَالْمُرْتَشِيَّ فِي الْحُكْمِ ) ( ١٣٠ ) .

٨٣ = ( لَعَنَ اللَّهُ الرِّبَا ، وَأَكْلَهُ ، وَمُوكَلَّهُ ، وَكَاتِبَهُ ، وَشَاهِدَهُ ، وَهُمْ يَعْلَمُونَ ، وَالْوَاصِلَةَ ، وَالْمُسْتَوْصِلَةَ ، وَالْوَاشِمَةَ وَالْمُسْتَوْشِمَةَ ، وَالنَّامِصَةَ ، وَالْمُتَنَمِّصَةَ ) ( ١٣١ ) .

٨٤ = ( لَقَدْ أَعْدَرَ اللَّهُ إِلَى عَبْدِي أَحْيَاءَ حَتَّى بَلَغَ سِتِّينَ أَوْ سَبْعِينَ سَنَةً ، لَقَدْ أَعْدَرَ اللَّهُ إِلَيْهِ ) ( ١٣٢ ) .

٨٥ = ( لِكُلِّ أُمَّةٍ مَجْبُوسٌ ، وَمَجْبُوسٌ أُمَّتِي الَّذِينَ يَقُولُونَ : لَاقْدَرَ ، إِنْ مَرِضُوا فَلَا تَعُودُوهُمْ ، وَإِنْ مَاتُوا فَلَا تَشْهَدُوهُمْ ) ( ١٣٣ ) .

١٢٨ = صححه الشيخ ص . الجامع ٥٠٥١ . وقال : رواه أحمد وابن حبان والحاكم ، عن أبي امامة تخريج الترغيب ١ / ١٩٧ .

١٢٩ = صححه الشيخ ص . الجامع ٥٠٦٧ . وقال : رواه أبو داود والحاكم ، عن ابن عمر ، وهو في الروض النضير ٢١٦ ، والارواء ١٥٢٧ .

١٣٠ = صححه الشيخ ص . الجامع ٥٠٦٩ . وقال : رواه أحمد والترمذي والحاكم ، عن أبي هريرة ، وهو في الروض النضير ١ / ٥٥٤ ، الحلال ٤٥٢ ، الارواء ٢٦٨٨ .

١٣١ = صححه الشيخ ص . الجامع ٥٠٧٠ . وقال : رواه الطبراني في الكبير ، عن ابن مسعود ، تخريج الترغيب ٢ / ٤٩ .

١٣٢ = صححه الشيخ ص . الجامع ٥٠٩٤ . وقال : رواه الحاكم ، عن أبي هريرة ، وهو في الصحيحة ١٠٨٨ .

١٣٣ = حسنه الشيخ ص . الجامع ٥١٣٩ . وقال : رواه أحمد عن ابن عمر .، تخريج المشكاة رقم ١٠٧ .

٨٦ = ( لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، يُرْفَعُ لَهُ بِقَدْرِ غَدْرَتِهِ . أَلَا وَلَا غَادِرٍ أَعْظَمَ غَدْرًا مِنْ أَمِيرِ عَامَةٍ ) (١٣٤) .

٨٧ = ( لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ ) (١٣٥) .

٨٨ = ( لَوْ أَخْطَأْتُمْ حَتَّى تَبْلُغَ خَطَايَاكُمْ السَّمَاءَ ، ثُمَّ تَبْتُمْ ، لَتَسَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ) (١٣٦) .

٨٩ = ( لِيَأْتِيَنَّ عَلَى أُمَّتِي مَا أَتَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ حَذُو النَّعْلِ بِالنَّعْلِ ، ... . وَإِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ تَفَرَّقَتْ عَلَى ثَلَاثِينَ وَسَبْعِينَ مِئَةً ، وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثِ وَسَبْعِينَ مِئَةً ، كُلُّهُمْ فِي النَّارِ إِلَّا مِئَةً وَاحِدَةً ، مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي ) (١٣٧) .

٩٠ = ( مَا أَخْشَى عَلَيْكُمْ الْفَقْرَ ، وَلَكِنِّي أَخْشَى عَلَيْكُمْ التُّكَاثُرَ ، وَمَا أَخْشَى عَلَيْكُمْ الْخَطَأَ ، وَلَكِنِّي أَخْشَى عَلَيْكُمْ التَّعَمُّدَ ) (١٣٨) .

٩١ = ( مَا حَقَّ امْرَأَةٌ مَسْلُومَةٌ شَيْءٌ يُرِيدُ أَنْ يُوصِيَ فِيهِ بَيْتَ لَيْلَتَيْنِ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ ) (١٣٩) .

---

١٣٤ - صحيح ، رواه مسلم ، عن أبي سعيد ، قاله الشيخ في ص . الجامع ٥١٤٦ ، وهو في الصحيحة ١٦١٠ : الطيالسي . وأحد ، عنه ، وأحد ، عن ابن عمر .

١٣٥ = صحيح ، رواه أحمد والبخاري والترمذي والنسائي ، عن أبي بكر ، قاله الشيخ في ص . الجامع ٥٢٠١ ، وهو في الضعيفة ٤٦ / ٥ ، والإرواء ٢٥٢٢ .

١٣٦ = حسنه الشيخ . ص . الجامع ٥٢١١ ، وقال : رواه ابن ماجه ، عن أبي هريرة ، وهو في الصحيحة ٩٠٠ .

١٣٧ = حسنه الشيخ . ص . الجامع ٥٣١٩ ، . وقال : رواه الترمذي ، عن ابن عمرو ، تخريج المشكاة ١٧١ .

١٣٨ = صححه الشيخ . ص . الجامع ٥٤٩٩ ، . وقال : رواه الحاكم . والبيهقي في الشعب . عن أبي هريرة ، وهو في الصحيحة ٢٢١٦ . : ابن حبان ، وأحد .

١٣٩ = صحيح ، رواه مالك وأحمد والشيخان والأربعة ، عن ابن عمر ، قاله الشيخ في ص . الجامع ٥٥٩٠ .

٩٢ = مَا ذُئِبَانَ جَائِعَانَ أَرْسِلَا فِي غَنَمٍ ، بِأَفْسَدَ لَهَا مِنْ حِرْصِ الْمَرْءِ عَلَى الْمَالِ وَالشَّرْفِ لَدِينِهِ ( ١٤٠ ) .

٩٣ = ( مَا ظَهَرَ فِي قَوْمِ الرِّبَا وَالزِّنَا ، إِلَّا أَحَلُّوا بِأَنْفُسِهِمْ عِقَابَ اللَّهِ ) ( ١٤١ ) .

٩٤ = مَا مِنْ إِمَامٍ أَوْ وَالٍ ، يُفَلِّقُ بَابَهُ ذُونَ ذَوِي الْحَاجَةِ وَالْحَلَّةِ وَالْمُسْكِينَةِ ، إِلَّا أَغْلَقَ اللَّهُ أَبْوَابَ السَّمَاءِ دُونَ خَلَّتِهِ وَحَاجَتِهِ وَمَسْكَنَتِهِ ( ١٤٢ ) .

٩٥ = مَا مِنْ أَمِيرٍ عَشْرَةَ ، إِلَّا وَهُوَ يُؤْتَى بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَقْلُوبًا ، حَتَّى يَفْكَهُ الْعَدْلُ ، أَوْ يُوبِقَهُ الْجَوْرُ ( ١٤٣ ) .

٩٦ = مَا مِنْ أَمِيرٍ يَلِي أَمْرَ الْمُسْلِمِينَ ثُمَّ لَا يَجْهَدُ لَهُمْ وَيَنْصَحُ ، إِلَّا لَمْ يَدْخُلْ مَعَهُمُ الْجَنَّةَ ( ١٤٤ ) .

٩٧ = قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ﴾ ( ١٤٥ )

١٤٠ = صححه الشيخ . ص . الجامع ٥٥٩٦ . ، وقال : رواه أحمد والترمذي ، عن كعب بن مالك ، وهو في الروض النضير ٥ - ٧ .

١٤١ = حسنه الشيخ . ص . الجامع ٥٦١٠ . ، وقال : رواه أحمد ، عن ابن مسعود . تخريج الترغيب ٣ / ٥١ . ، أبو يعلى والحاكم ، عن ابن عباس .

١٤٢ = صححه الشيخ . ص . الجامع ٥٦٦١ . ، وقال : رواه أحمد والترمذي ، عن عمرو بن مرة ، وهو في الصحيحة ٦٢ .

١٤٣ = صححه الشيخ . ص . الجامع ٥٦٧١ . ، وقال : رواه البيهقي ، عن أبي هريرة ، تخريج للشكاة ٣٦٩٧ . ، والصحيحة ٢٤٤ .

١٤٤ = صحيح ، رواه مسلم ، عن معقل بن يسار ، قاله الشيخ . ص . الجامع ٥٦٧٣ . ، وهو في مسلم ١ / ٨٨ .

١٤٥ = آل عمران : ١٥٩ .

٩٨ = مَا مِنْ رَجُلٍ يَتَعَاظِمُ فِي نَفْسِهِ ، وَيَخْتَالُ فِي مِشِيَّتِهِ ، إِلَّا لَقِيَ اللَّهَ تَعَالَى وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانِ ( ١٤٦ ) .

٩٩ = مَا مِنْ رَجُلٍ يَحْفَظُ عِلْمًا فَكْتَمَهُ . إِلَّا أَتَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلْجَبًا بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ ( ١٤٧ ) .

١٠٠ = ( مَنْ اسْتَعْمَلَنَاهُ مِنْكُمْ عَلَى عَمَلٍ فَكْتَمْنَا مِخِيطًا فَأَوْفَقَهُ ، كَانَ غُلُوبًا يَأْتِي بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ) ( مَنْ اسْتَعْمَلَنَاهُ مِنْكُمْ عَلَى عَمَلٍ فَلْيَجِءْهُ بِقَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ ، فَمَا أُوتِيَ مِنْهُ أَخَذَ ، وَمَا نُهِِيَ عَنْهُ انْتَهَى ) ( ١٤٨ ) .

١٠١ = ( مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ ، وَمَنْ أَطَاعَ أَمِيرِي فَقَدْ أَطَاعَنِي ، وَمَنْ عَصَى أَمِيرِي فَقَدْ عَصَانِي ) ( ١٤٩ ) . . قلت : أميره الذي يأتمر بأمره ﷺ .

١٠٢ = ( مَنْ يُحْرَمَ الرِّفْقَ يُحْرَمَ الْحَيَرَ كُلَّهُ ) ( ١٥٠ ) .

١٠٣ = ( مَنْ يُرِدِ اللَّهَ بِهِ خَيْرًا يُفْقَهُهُ فِي الدِّينِ ) ( ١٥١ ) .

١٤٦ = صححه الشيخ . ص . الجامع ٥٦٨٧ . . قال : رواه أحمد ، والبخاري في الأدب .  
والحاكم ، عن ابن عمر ، وهو في الصحيحة ٢٢٧٢ .

١٤٧ = صححه الشيخ . ص . الجامع ٥٦٨٩ . . وقال : رواه ابن ماجه . عن أبي هريرة .  
تخريج الترغيب ١ / ٧٣ .

١٤٨ = صحيح ، رواه مسلم وأبو داود ، عن عدي بن عميرة ، قاله الشيخ . ص . الجامع ٦٠٠١ .

١٤٩ = متفق عليه ، عن أبي هريرة - البخاري ج ٨ / ١٠٤ ، ك الأحكام ، باب قول الله تعالى ﴿ اطيعوا الله واطيعوا الرسول ﴾ . . . مسلم ج ١٢ / ٢٢٣ النووي .

١٥٠ = صحيح . رواه أحمد ومسلم وابن ماجه . عن جرير . ص . الجامع ٦٥٨٢ .

١٥١ = صحيح . رواه أحمد والشيخان . عن معاوية . وأحمد والترمذي . عن ابن عباس . وابن

ماجه ، عن أبي هريرة ، قاله الشيخ . ص . الجامع ٦٥٨٧ . . الروض النضير ١١٤٩ ، وفي الصحيحة ١١٩٤ .

قلت :

ثم نبين الأمر الثاني من توجيه إصلاح الأمة ، وهو التواصي بالحق مع التواصي بالصبر كما ذكرنا سابقا ، وذلك بسياق موجز في أصول الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، عسى أن ينفعنا الله به وإخواننا المسلمين آمين .

موجز في أصول الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (١٥٢)

اَباب الأول : في فضل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وبيان أنه فرض كفاية ، وشروط المنكر والمنكر .

فضل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر : يتثل في قوله تعالى :

﴿ وَتَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ (١٥٣)

وعن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال : (١٥٤)

بَايَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى الشُّعِّ وَالطَّاعَةِ ، فِي الْعُسْرِ وَالْيُسْرِ ، وَالنُّشْطِ وَالْمَكْرَهِ ، وَعَلَى آثَرَةٍ عَلَيْنَا ، وَعَلَى أَنْ لَا نُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ ، ( إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا ، عِنْدَكُمْ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى فِيهِ بُرْهَانٌ ) ، وَعَلَى أَنْ تَقُولَ بِالْحَقِّ أَيُّمَا كُنَّا ، وَلَا نَخَافُ فِي اللَّهِ لَوْمَةَ لَائِمٍ .

١٥٢ = عن كتاب ( الموازين ، مختصر تنبيه الغافلين ) للإمام ابن النحاس . تهذيب وتحقيق

رجائي بن محمد . ج ١ .

١٥٣ = آل عمران : ١٠٤ .

١٥٤ = متفق عليه ، عن عبادة بن الصامت ، مشكاة ٣٦٦٦ . ، البخاري ك الفتن ، باب قول

النبي ﷺ : سترون بعدي أمورا تنكرونها ج ٨ / ٨٧ . ، ملم ك الإمارة ، باب وجوب طاعة

الأمراء في غير معصية وتحريمها في المعصية ج ١٢ / ٢٢٨ .

قال الإمام النووي في شرح صحيح مسلم :

وقد يتعين الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر - يعني يصير فرض عين - كما إذا كان في موضع لا يعلم به إلا هو ، أو لا يتمكن من إزالته إلا هو ، كمن يرى زوجته أو ولده أو غلامه على منكر أو تقصير في المعروف . ، ثم قال : واعلم أن مقتضى فرض الكفاية ، أنه إذا قام به البعض حاز الأجر الجزيل من الله تعالى ، وسقط الحرج عن الباقين ، ولكن يشترط في سقوط الحرج هنا أن يكون الساكت عن الأمر والنهي إنما سكت لعله بقيام من قام عنه بالفرض ، فإن سكت ولم يعلم بقيامه ، فالظاهر والله أعلم أنه لا يسقط عنه الحرج لأنه أقدم على ترك واجب عدا . ١ هـ

شروط المنكر - يعني فاعل الإنكار - :

قال الإمام ابن النحاس في تنبيه الغافلين : يشترط لإيجاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إتفاقاً بين العلماء ثلاثة شروط : الإسلام ، والتكليف ، والإستطاعة .

واختلفوا في شرطين هما : العدالة ، والإذن من الإمام .

١ = الإسلام : لقوله تعالى : ﴿ وَلَنْ يُجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً ﴾ (١٥٥)

٢ = التكليف : لقوله ﷺ : « رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ ، عَنِ الْمَجْنُونِ الْمَغْلُوبِ ، عَنِ الْعَلِيِّ حَتَّى يَبْرَأَ ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ » . (١٥٦)

٣ = الإستطاعة : لقوله تعالى ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْساً إِلاَّ وُسْعَهَا ﴾ (١٥٧) ،

١٥٥ = النساء : ١٤١ .

١٥٦ = صححه الشيخ . ص . الجامع ٣٥٠٦ . وقال : رواه أحمد وأبو داود والحاكم ، عن علي وعمر ، وهو في الإرواء ٢١٠٣ - ٢١٧ . ابن خزيمة ، وابن حبان ، والدارقطني .

١٥٧ = البقرة : ٢٨٦ .

ولقوله ﷺ : « ما نهيتكم عنه فاجتنبوه ، وما أمرتكم به فأتوا منه ما استطعتم » (١٥٨) ، وقال الإمام ابن النحاس : وقد يكون وجود الإستطاعة كعدمها أحيانا ، فيسقط الوجوب مع وجودها ، كما إذا خاف على نفسه أو ماله مفسدة أعظم من مفسدة المنكر الواقع . ا هـ

٤ = العدالة : قال الإمام النووي : قال العلماء : لا يشترط في الأمر والناهي أن يكون كامل الحال ممثلا ما يأمر به مجتنبيا ما ينهى عنه ، بل عليه الأمر وإن كان مَخْلًا بما يأمر به ، وإن كان مُتَلَبِّسًا بما ينهى عنه ، فإنه يجب عليه أمران : أن يأمر نفسه وينهاها ، وأن يأمر غيره وينهاه ، فإذا أخل بأحدهما ، كيف يحل له الإخلال بالآخر . ا هـ

٥ = الإذن من الإمام : قال الإمام ابن النحاس : قال الإمام الرافعي والإمام النووي وغيرهما : لا يختص الأمر والنهي بأصحاب الولايات والمراتب ، بل ذلك ثابت لأحاد الناس من المسلمين وواجب عليهم . ا هـ ، قلت : ولكنه يقيد بشروطه عند أهل الأصول .

شروط المنكر - يعني فعل المنكر - :

١ = يشترط في الفعل الذي يجب إنكاره أن يكون منكرا - يعني تتأذي منه الفطرة السليمة في ضوء ما علم من الدين الصحيح بالضرورة - سواء كان صغيرة أو كبيرة .

٢ = أن يكون المنكر موجودا - يعني مسترا - ، فن شرب الخمر مثلا وفرغ من شربه ، لم يكن لأحاد الرعية الإنكار عليه إلا بالوعظ إذا صحا من سكره ، بل الأفضل لمن رآه وعلم به أن يستر عليه ، لقوله ﷺ : « مَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا

١٥٨ = صحيح ، رواه مسلم ، عن أبي هريرة ، بلفظ ( ما نهيتكم عنه فاجتنبوه ، وما أمرتكم به

فأفعلوا منه ما استطعتم .. ) ، قاله الشيخ في ص . الجامع ٥٧٨٦ .

والآخِرَة « (١٥٩) ، قال ابن النحاس : ومحل الستر فيما إذا لم تصل الحدود إلى الحكام ، فإذا وصلت إليهم بالطريق الشرعي لم يجز ستره ، وتحرم الشفاعة فيه .

قال الإمام النووي (١٦٠) : إنما يندب الستر على من كان من ذوي الهيئات - مثل العلماء وأولياء الأمور - ، ونحوهم ممن ليس معروفا بالأذى والفساد ، فأما المعروف بذلك فيستحب ألا يستر عليه ، بل يرفع قصته إلى ولي الأمر إن لم يخف من ذلك مفسدة ، لأن الستر على هذا يطغيه ويطمعه في الإيذاء والفساد وانتهاك الحرمات .

وقال ابن النحاس (١٦١) : وأما المنكر الذي يعلم بقرائن الحال أنه سيوجد ، فلا إنكار فيه إلا بالعوظ ، بشرط أن يكون صاحبه معترفا بعزمه عليه ، فإن أنكر عزمه عليه لم يجز وعظه فإن فيه إساءة الظن بالمسلم ...

٣ = أن يكون المنكر ظاهرا بغير تجسس ، فكل من ستر معاصيه في داره وأغلق عليه بابه ، لا يجوز لأحد أن يتجسس عليه .

قال الإمام الماوردي (١٦٢) : ليس للمحتسب أن يبحث عما لا يظهر من المحرمات ، وإن غلب الظن استمرار قوم بها لأمانة ظهرت ، فذلك على وجهين :

أحدهما : أن يكون في ذلك حرمة يفوت استدراكها ، مثل أن يخبره من يثق فيه أن رجلا خلا برجل ليقنته ، أو بامرأة ليقتصبها ويزني بها ، فيجوز له في مثل هذا الحال أن يتجسس ويقدم على البحث والكشف حذارا من فوات ما لا يستدرك .

ثانيهما : ما قصر عن هذه الرتبة فلا يجوز التجسس عليه ولا كشف الأستار عنه .

ا هـ .

١٥٩ = صحيح ، رواه أحمد ، عن رجل ، بلفظ ( من ستر أخاه المسلم في الدنيا ستره الله يوم

القيامة ) ، قاله الشيخ ص . ٦٢٦٣ . ، وهو في الصحيحة ٢٣٤١ .

(٠) قاله في شرح مسلم ج ١٦ / ١٣٥ . ك البر والصلة والآداب ، باب تحريم الظلم .

(٠٠) الموازين ، مختصر تنبيه الغافلين ج ١ / ٢٧ .

(٠٠٠) الأحكام السلطانية ، باب ٢٠ في أحكام الحسبة ، ص ٢٥٢ ، ط . دار الكتب العلمية .

٤ = أن يكون معلوما بغير اجتهاد ، قال الإمام النووي وغيره : إنما ينكر ما أجمع على إنكاره ، أما المختلف فيه فلا إنكار فيه ، لأن كل مجتهد مصيب ، أو لأن المصيب واحد ولا نعلمه ، ولم يزل الخلاف بين الصحابة والتابعين رضي الله عنهم في الفروع ، ولا ينكر احدا على غيره ، وإنما ينكرون على ما خالف نوا أو إجماعاً أو قياساً جلياً . اهـ

\* \* \*

## الباب الثاني

### في كيفية الإنكار ودرجاته .

قال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَب بَfُضْكُمْ بَfُضًا ... ﴾ (١٦٠) ، وقال رسول الله ﷺ ( يَا مَعْشَرَ مَنْ أَسْلَمَ بِلِسَانِهِ وَلَمْ يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قَلْبِهِ ، لَا تُؤْذُوا الْمُسْلِمِينَ وَلَا تُعَيِّرُوهُمْ ، وَلَا تَتَّبِعُوا عَوْرَاتِهِمْ ، فَإِنَّهُ مَنْ تَتَّبَعَ عَوْرَةَ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ تَتَّبَعَ اللَّهُ عَوْرَتَهُ ، وَمَنْ تَتَّبَعَ اللَّهُ عَوْرَتَهُ يَفْضَحْهُ وَلَوْ فِي جَوْفِ رَحْلِهِ ) (١٦١) .

فصل : فيما لا يمكن تغيير باليد - كالغيبية والنميمة وأكل المكس والحرام ...

١ = من أقدم على منكر جاهلاً أنه منكر ، ولو علم أنه منكر رجع عنه ، يجب أن يُعلم بلطف ورفق وسياسة ، ليحصل المقصود من إرشاده وتعليمه من غير أن يحصل له أذى في باطنه . قال تعالى : ﴿ لَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَأَفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ ﴾ (١٦٢) ، وقال رسول الله ﷺ ( لَشَابُ جَاهِلٍ أَتَاهُ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتُذَنُّ لِي فِي الزَّانَا ، فَصَاحَ النَّاسُ بِهِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : ( أُذُنٌ ) ، فَذَنَّا حَتَّى جَلَسَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَقَالَ : ( أَتُحِبُّهُ لِأَمِكِ ) ، قَالَ لَا ، جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ ، قَالَ ( كَذَلِكَ النَّاسُ لَا يُحِبُّونَهُ لِأُمَّاتِهِمْ ، أَتُحِبُّهُ لَا بِنْتِكَ ؟ ) ، قَالَ لَا ، جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ ، قَالَ ( كَذَلِكَ النَّاسُ لَا يُحِبُّونَهُ لِإِنْسَانَتِهِمْ ، أَتُحِبُّهُ لِأَخْتِكَ ؟ ) ، وَذَكَرَ الْعَمَةَ وَالْحَالَةَ وَهُوَ يَقُولُ فِي ذَلِكَ :

١٦٠ = الحجرات : ١١ .

١٦١ = صححه الشيخ . ص . الجامع ٧٩٦٢ . ، وقال : رواه الترمذي ، عن ابن عمر ، تخريج

الشكاة ٥٠٤٤ .

١٦٢ = آل عمران : ١٥٩ .

١٦٣ = اسناده جيد ، رواه أحمد ، عن أبي إمامة ، وقال ابن النحاس : قال الحافظ العراقي :

إسناده جيد ، ورجاله رجال الصحيح ، حاشية تنبيه الغافلين .

لا ، جعلني الله فداك ، وهو ﷺ يقول : ( كَذَلِكَ النَّاسُ لَا يُحْيَوْنَهُ ) ، فوضع رسول الله ﷺ يده على صدره وقال : أَللَّهُمَّ طَهِّرْ قَلْبَهُ ، وَاغْفِرْ ذَنْبَهُ ، وَحِصِّنْ فَرْجَهُ ) ، فلم يكن شيء أبغض إليه منه ، يعني الزنا .

٢ = إذا كان الفاعل يقدم على الفعل مع علمه أنه منكر ، أو بعد تعريفه أنه منكر ، مع علمه أنه حرام ، ولكن لا يعلم رتبة تحريمه ولا ما جاء فيه من الوعيد ، فهذا ينبغي أن يوعظ ويخوف بالأخبار الصحيحة الواردة في تلك المعصية ، ويدرج الكلام معه تدريجاً بشفقة ولطف من غير تعنيف ولا غضب ولا أزدراء ، بل ينظر إليه بعين الرحمة ... ، ويلاحظ هو بباطنه لطف الله تعالى به إذ حفظه من مثل هذه المعصية .... مسألة : من لم يقدر على الإنكار باللسان وقدر على إظهار دلائل الإنكار ، مثل تعيبس الوجه ، والنظر شزرا ، والتجهم ، وهجره في الله تعالى ، لزمه ذلك ولا يكفيه العدول إلى الإنكار بالقلب مع إمكان دلائل الإنكار الظاهرة والله أعلم .

٣ = فإن لم يرجع بالوعظ والنصح والتذكير ، وعلم منه الإصرار على المعصية والاستهزاء وقلّة المبالاة والتصريح بعدم الرجوع ، فيغلظ له القول ويخشن عليه ، وليحذر أن يسترسل به الغضب إلى الخروج إلى الكلام بما لا يجوز له مما هو كذب أو باطل أو ..

فصل : فيما يمكن تغييره باليد - مثل إراقة الخمر ، وكسر آلات اللهو ، والتجريد من خاتم الذهب وثوب الحرير ، والإخراج من الدار المغصوبة ، والإخراج من المسجد إن كان جنباً أو قد أكل بصلاً أو ثوماً ونحو ذلك ..

١ = صح من حديث عمر بن الخطاب ، أن النبي ﷺ كان إذا وجد من الرجل في المسجد ريح البصل أو الثوم ، أمر به فأخرج إلى البقيع . (١٦٤)

١٦٤ = صحيح ، رواه مسلم ، من حديث عمر بن الخطاب في خطبة للجمعة يقول : لقد رأيت رسول الله ﷺ إذا وجد ريحها من الرجل في المسجد ، أمر به فأخرج إلى البقيع ... ، ك المسجد ومواضع الصلاة ، باب نهي من أكل ثوماً أو بصلاً أو كراثاً أو نحوها ، ج ٢ / ٨١ .

قال ابن النحاس : وإن لم يخرج إلا بجره فليجره بيده ونحوها ، دون ذقنه وشعر رأسه ، فإن لم يطق خروجه بجره بيده ، فجرّ رجله ..

قلت : ويقدم المحتسب في هذا الأمر بتعزيز من السلطان أو الوالى ، حتى لا تكون فتنة بين العوام ، ثم يليه الراعى على رعيته بقدر ما له من حقوق شرعية عليهم ، ثم يأتي دور للمتطوع بعد فقد المحتسب والراعى ، مع مراعاة الشروط المذكورة سابقاً في فاعل الإنكار .. وقال الإمام الغزالي : فإن رأى الوالى أن يأمر بكسر الظروف التي فيها الخمر زجراً لصاحبها ، فعل . اهـ . قلت يعنى بالإضافة إلى إراقة الخمر . قال ابن النحاس : وإنما جاز ذلك للحاكم دون غيره ، لأن الزجر عما يستقبل ، والعقاب على ما مضى ، ليس لا حد من الرعية ، وإنما هما للوالى ..

٢ = إن لم يتمكن من إزالة المنكر إلا بضرب المنكر عليه ، قال ابن النحاس : فليضربه بيده ورجله ونحو ذلك ، وليحذر من الأسترسال في الضرب بعد زوال المنكر ، فإن ذلك لا يجوز لأحد الرعية .. وقال الغزالي : فإن احتاج إلى شهر سلاح - قلت وهذا الكلام موجه للمحتسب دون المتطوع - وكان يقدر على دفع المنكر بشهر السلاح ، فله أن يتعاطى ذلك ، فإن انتهى وإلا فله أن يرميه ، وينبغى ألا يقصد المقاتل ، بل الساق والفخذ وما أشبه ..

٣ = فإن لم يزل المنكر إلا بأعوان يشهرون السلاح ، وربما يستمد الفاسق أيضاً بأعوان وسلاح ، ويؤدى ذلك إلى المقاتلة .

قال ابن النحاس : ففي اشتراط استئذان الإمام في هذه الدرجة خلاف .

\* ذهب جماعة من العلماء منهم إمام الحرمين في الغيائى ، والقاضى عياض في شرح مسلم ، وكذلك الرافعى والنووى وغيرهم ، إلى أن ذلك إذا أدى إلى نصب قتال وشهر سلاح ، فلا بد من إذن السلطان .

\* وذهب آخرون إلى أن ذلك لا يحتاج إلى إذن ، وهو الأقيس عند الغزالي .. قلت والأخير أقرب إلى إثارة الفتنة ، إلا أن يكون لضرورة ملحة يخشى معها أن

قفوت مصلحة عامة ، ويمكن قياسه على تولى خالد بن الوليد إمارة الجيش بغير (-) إمرة عندما خاف على المسلمين الهزيمة . اهـ

قال ابن النحاس : هذا الذي ذكرناه في التقسيم السابق والذي قبله ، إنما هو فيما إذا كان المنكر على غير السلطان ، فإن كان السلطان فليس لأحد منعه بالقهر باليد ، ولا أن يشهر عليه سلاحاً ، أو يجمع عليه أعواناً ، لأن ذلك تحريك للفتن ، وتبيح للشر وإذهاب لهيبة السلطان من قلوب الرعية ، وربما أدى إلى تجرئهم على الخروج عليه وتخريب البلاد .

قال الإمام أبو بكر بن العربي المالكي في أحكام القرآن : من رأى منكراً يرجو زواله ، وخاف على نفسه من تغييره ، الضرب والقتل ، جاز له الاقتحام عند أكثر العلماء عند هذا الغرض ، وإن لم يرج زواله فأى فائده فيه ؟؟ ، قلت فالشرط رجاء زوال المنكر ، وإلا فيخشى على المنكر الرياء وطلب السمعة .

● فائدة : عن أبي موسى الأشعري ، أن النبي ﷺ كان إذا خاف قوماً قال : ( اللَّهُمَّ إِنَّا نَجْعَلُكَ فِي نُحُورِهِمْ ، وَنَعُوذُ بِكَ مِنْ شُرُورِهِمْ ) (١٦٥) .

٤ = للولد أن يأمر الوالد وينهاه بالوعظ والنصح ، مع الرفق والتلطف في الكلام ، وليس له مقابله بالتخويف والتهديد والضرب ولا بالسب والتعنيف وتخشين الكلام وأما المنع بالقهر والمباشرة ، مثل أن يريق خمره ويكسر عوده ويرد إلى الملاك ما يجده في بيته من مال مغصوب أو مسروق ، وما يأخذه من إدرار ورزق من ضريبة المسلمين إذا كان صاحبه معيئاً ، ويبطل الصور المنقوشة على حيطانه والمنقورة في خشب

(-) رواه البخاري ، من حديث أنس ، ك الجهاد ، باب من تامل في الحرب بغير إمرة ج ١ / ٦

١٢٥ ، وانظر شرح الحديث في شرح السنة للبيهقي ١١ / ٤ / ٢٦٦٧ .

ولفظه : خطب رسول الله ﷺ فقال : ( اخذ الراية زيد فاصيب ، ثم أخذها جعفر فاصيب ، ثم أخذها عبد الله بن رواحة فاصيب ، ثم أخذها خالد بن الوليد عن غير إمرة ، ففتح عليه ... ) .

١٦٥ = سبق تخريجه برقم (١١١) عن أبي موسى ، وصححه الشيخ . ص . الجامع ٤٦٨٢ .

بيته ويكسر أواني الذهب والفضة ونحو ذلك . ، قال الغزالي : فيه نظر ، والظاهر في القياس انه يثبت للولد ذلك ، بل يلزمه أن يفعل ذلك ، فإن فعله هذه الأمور ليس متعلقاً بذات الوالد ، بخلاف الضرب والسب ، ولكن الوالد يتأذى به ويسخط بسببه ، إلا أن فعل الولد حق ، وسخط الوالد منشأه حبُّ الباطل والحرام ؟ \* وقد سئل الحسن عن الولد ، كيف يحتسب على الوالد ؛ قال : يعظه ما لم يفض ، فإن غضب سكت عنه .

\* وأما عن التليذ مع شيخه ، فله أن يعامله بموجب علمه ، لأنه لا حرمة لعالم لا يعمل بعلمه .

\* \* \*

### الباب الثالث

في الترهيب من ترك ما أوجب الله تعالى من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

قال الله تعالى ﴿ لَعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى بْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ، كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ ، لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ . ﴾ (١٦٦) .

عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه قال : يا أيها الناس إنكم تقرؤون هذه الآية ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ . ﴾ (١٦٧) ، وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : ( إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوْا الظَّالِمَ وَلَمْ يَأْخُذُوا عَلَى يَدَيْهِ ، أَوْشَكَ أَنْ يَعْمَهُمُ اللَّهُ بِعِقَابٍ مِّنْ عِنْدِهِ ) .<sup>(١٦٨)</sup>

وعن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ قال : ( يَا غُلَامُ إِنِّي أَعْلَمُكَ كَلِمَاتٍ ، إِحْفَظِ اللَّهَ يَحْفَظْكَ ، إِحْفَظِ اللَّهَ تَجِدَهُ تُجَاهَكَ ، إِذَا سَأَلَ فَاسْأَلِ اللَّهَ وَإِذَا اسْتَعْنَيْتَ بِاللَّهِ ، وَاعْلَمْ أَنَّ الْأُمَّةَ لَوِ اجْتَمَعَتْ عَلَى أَنْ يَنْفَعُوكَ بِشَيْءٍ ، لَمْ يَنْفَعُوكَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللَّهُ لَكَ ، وَلَوْ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَضُرُّوكَ بِشَيْءٍ ، لَمْ يَضُرُّوكَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَيْكَ ، جَفَّتِ الْأَقْلَامُ وَرُفِعَتِ الصُّحُفُ ) (١٦٩) .

وختاماً نذكر قول الله تعالى :

١٦٦ = المائة : ٧٨ .

١٦٧ = المائة : ١٠٥ .

١٦٨ = صححه الشيخ . ص . الجامع / ١٩٦٩ ، وقال : رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه ،

عن أبي بكر .، تخريج المشكاة ٥١٤٢ : ابن حبان .

١٦٩ = صححه الشيخ . ص . الجامع ٧٨٢٤ .، رواه أحمد والترمذي والحاكم ، عن ابن عباس ،

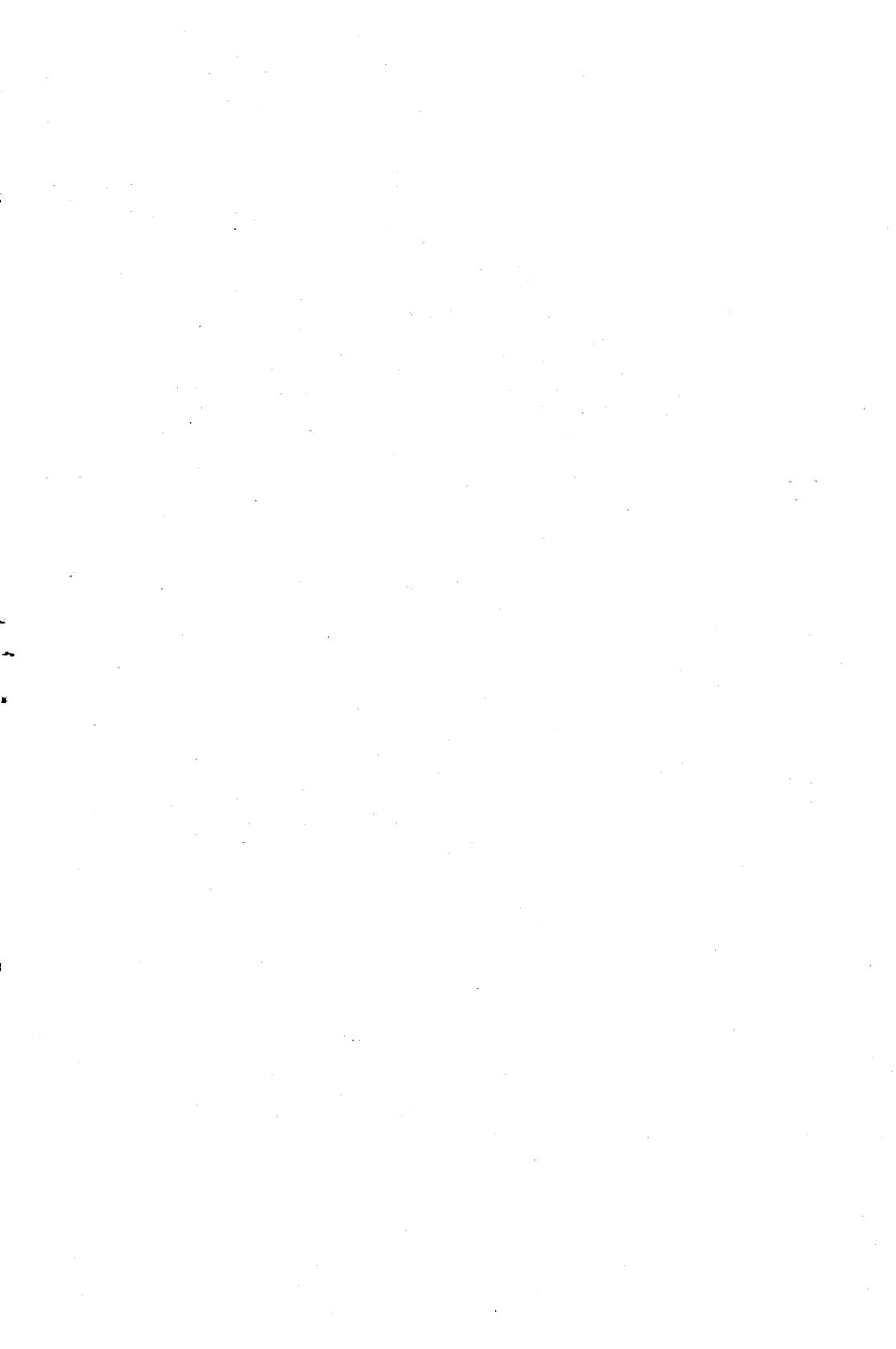
تخريج المشكاة ٥٣٠٢ .

﴿ يَا بَنِي آدَمِ الصَّلَاةَ وَأَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَنَّهُ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَصْبِرْ عَلَىٰ مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ۝ ﴾ (١٧٠)

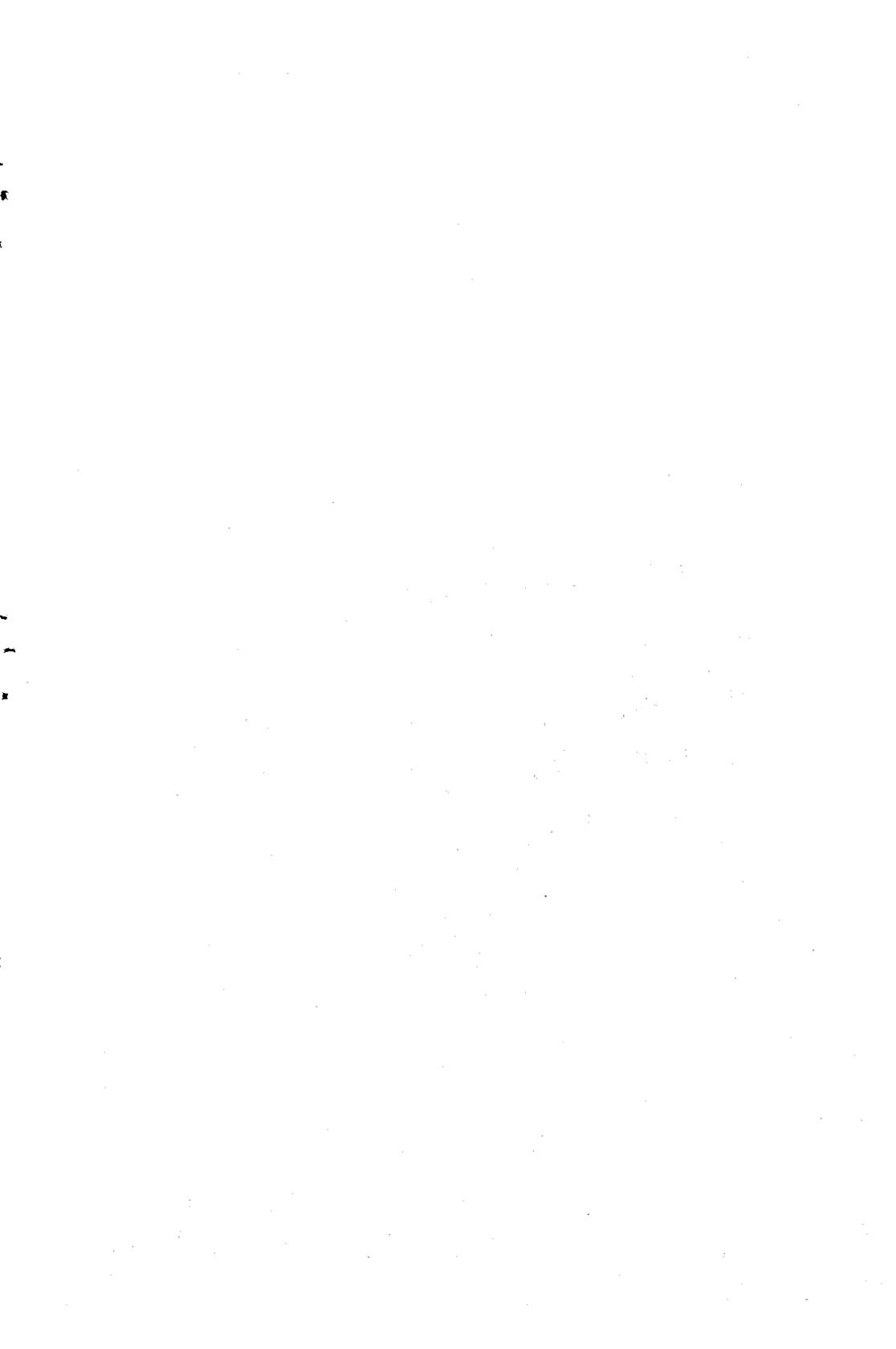
قلت :

ثم نسوق مصايحاً من كتاب منهاج السنة النبوية لشيخ الإسلام بن تيمية رحمه الله تعالى نرجوا أن يتم الله تعالى لنا بها النور فيما قصدناه من تبيان أمر الخلافة والملك وما يتعلق بها من الأخبار الصحيحة ، وكلام العلماء رحمة الله تعالى عليهم أجمعين .

\* \* \*



مصاييح  
من  
منهاج السنة النبوية  
في  
نقض كلام الشيعة والقدرية  
لشيخ الإسلام  
ابن تيمية



## مقدمة للتعريف بموضوع الكتاب

قال الإمام شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني :

الحمد لله الذي بعث النبيين مبشرين ومنذرين ، وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه ، وما اختلف فيه إلا الذين أوتوه من بعد ما جاءتهم البينات بغيا بينهم ، فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق ياذنه ، والله يهدي من يشاء إلى صراطٍ مستقيم ..... (\*)

أما بعد ، فإنه أحضر إلى طائفة من أهل السنة والجماعة كتابا صنفه بعض شيوخ الرافضة في عصرنا متفقا لهذه البضاعة ، يدعو به إلى مذهب الرافضة الإمامية من أمكنه دعوته من ولاية الأمور وغيرهم أهل الجاهلية ممن قلت معرفتهم بالعلم والدين ولم يعرفوا أصل دين المسلمين ، ...

### الفصل الأول : (\*\*)

قال المصنف الرافضي أما بعد ، فهذه رسالة شريفة ومقالة لطيفة اشتملت على أهم المطالب في أحكام الدين ، وأشرف مسائل المسلمين ، وهي مسألة الإمامة ، التي يحصل بسبب إدراكها نيل درجة الكرامة ، وهي أحد أركان الإيمان ، المستحق بسببه الخلود في الجنان والتخلص من غضب الرحمن ، فقد قال رسول الله ﷺ ( من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية ) ، ...

قال شيخ الإسلام : فيقال الكلام على هذا من وجوه ،

أحدها ، أن يقال أولا أن القائل أن مسألة الإمامة أهم المطالب في أحكام الدين وأشرف مسائل المسلمين ، كاذب بإجماع المسلمين سنيهم وشيعيهم ، بل هو كفر ، فإن الإيمان بالله ورسوله أهم من مسألة الإمامة ، وهذا معلوم بالإضطرار من دين الإسلام ، فالكافر لا يصير مؤمنا حتى يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ..... ، وأيضا

فإن كان هذا هو أهم المطالب في الدين ، فالإمامية أخسر الناس صفقة في الدين ، لأنهم جعلوا الإمام المعصوم هو الإمام المدوم الذي لم ينفعهم في دين ولا دنيا ...

.. ، وأيضاً ، فصاحب الزمان الذي يدعون إليه ، لاسبيل للناس إلى معرفته ولا معرفة ما يأمرهم به وما ينهاهم عنه وما يخبرهم به ، فإن كان أحد لا يصير سعيداً إلا بطاعة هذا الذي لا يُعرف أمره ولا نهيه ، لزم أن لا يتمكن أحد من طريق النجاة والسعادة وطاعة الله ، وهذا من أعظم تكليف مالا يطاق ....

قال شيخ الإسلام : (٥٥٥) الوجه الخامس

قوله وهي أحد أركان الإيمان ، المستحق بسببه الخلود في الجنان .. ، فيقال له : من جعل هذا من الإيمان إلا أهل الجهل والبهتان .. ، والله تعالى وصف المؤمنين وأحوالهم ، والنبي ﷺ قد فتر الإيمان وذكر شعبه ، ولم يذكر الله ولا رسوله الإمامة في أركان الإيمان ، ففي الحديث الصحيح حديث جبريل عليه السلام ....

قال شيخ الإسلام : الوجه السادس

قوله قال رسول الله ﷺ من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية ، فيقال له : أولاً من روى هذا الحديث بهذا اللفظ ؟ وأين إسناده ؟ وكيف يجوز أن يحتج بنقل عن النبي ﷺ من غير بيان الطريق الذي به يثبت أن النبي ﷺ قاله ، هذا لو كان مجهول الحال عند أهل العلم بالحديث ، فكيف وهذا الحديث بهذا اللفظ لا يعرف ، إنما الحديث المعروف مثل ما روى مسلم في صحيحه عن نافع ، قال : جاء عبد الله بن عمر إلى عبد الله بن مطيع حين كان من أمر الحرّة ما كان زمن يزيد بن معاوية ، فقال اطرحوا لأبي عبد الرحمن وسادة فقال : إني لم آتكم لأجلس ، أتيتكم لأحدثكم حديثاً سمعت رسول الله ﷺ يقوله ، سمعته يقول : « مَنْ خَلَعَ يَدَا مَنْ طَاعَةَ لَقِيَ اللَّهَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَاحِجَةً لَهُ ، وَمَنْ مَاتَ وَلَيْسَ فِي عُنُقِهِ بَيْعَةٌ مَاتَ مَيْتَةً

جَاهِلِيَّة»<sup>(١٧١)</sup> ، وهذا حديث حدث به عبد الله بن عمر لعبد الله بن مطيع بن الأسود ، لما خلعوا طاعة أمير وقتهم يزيد ، مع أنه كان فيه من الظلم ما كان ، ثم إنه اقتتل هو وهم ، وفعل بأهل الحرّة أموراً منكراً ، فعلم

أن هذا الحديث ذلّ على ما دل عليه سائر الأحاديث الآتية من أنه لا يخرج على ولاة أمور المسلمين بالسيف ، فإن لم يكن مطيعاً لولاة الأمور ، مات ميتة جاهلية ....

قال شيخ الإسلام :

« الوجه الثامن » ، أن هذا الحديث الذي ذكره حجة على الرافضة ، لأنهم لا يعرفون إمام زمانهم ، فإنهم يدّعون أنه الغائب المنتظر محمد بن الحسن الذي دخل سرداب سامراً سنة ستين ومائتين أو نحوها ، ولم يعد بل كان عمره إما سنتين وإما ثلاثاً وإما خساً أو نحو ذلك ، وله الآن على قولهم أكثر من أربعائة سنة ولم ير له عين ولا أثر ، ولا سمع له حس ، ولا خبر ، فليس فيهم أحد يعرفه ، لا بعينه ولا صفته ....

« الوجه التاسع » ، وهو أن النبي ﷺ أمر بطاعة الأئمة الموحدين للمؤمنين الذين لهم سلطان يقدرون به على سياسة الناس ، لا بطاعة معدوم ولا مجهول ولا من ليس له سلطان ولا قدرة على شيء أصلاً ، كما أمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بالاجتماع والإئتلاف ، ونهى عن الفرقة والإختلاف ، ولم يأمر بطاعة الأئمة مطلقاً بل أمر بطاعتهم في طاعة الله دون معصيته ، وهذا يبين أن الأئمة الذين أمر بطاعتهم في طاعة الله ليسوا معصومين . ، وفي صحيح مسلم عن عوف بن مالك الأشجعي ، قال : سمعت النبي ﷺ يقول : « خِيَارُ أُمَّتِكُمُ الَّذِينَ تَحِبُّونَهُمْ وَيَحِبُّونَكُمْ وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ وَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ ، وَشِرَارُ أُمَّتِكُمُ الَّذِينَ تَبْغِضُونَهُمْ وَيُبْغِضُونَكُمْ وَتَلْعَنُونَهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ » ، قال قلنا يا رسول الله أفلا ننبأهم عند ذلك ؟ ، قال : « لا ، ما

١٧١ = صحيح ، رواه مسلم ، عن ابن عمر ، ص . الجامع ٦٢٠٥ . ، وفي الصيغة ٤٢ / ٣ ، وفي

أَقَامُوا فِيكُمْ الصَّلَاةَ ، إِلَّا مَنْ وُلِيَ عَلَيْهِ وَال فَرَّاهُ يَأْتِي شَيْئاً مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ  
 فَلْيُكْرَهُ مَا يَأْتِي مِنَ مَعْصِيَةِ اللَّهِ وَلَا يَنْزَعَنَّ يَدَا مِنْ طَاعَةِ » (١٧٢) ، وفي صحيح  
 مسلم عن أم سلمة ، أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال : « مَتَّكُونَ أُمَرَاءَ  
 فَتَعْرِفُونَ وَتُنْكِرُونَ ، فَمَنْ عَرَفَ بَرِيءً ، وَمَنْ أَنْكَرَ سَلِيمًا ، وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ  
 وَقَاتَبَ » (١٧٣) ، قالوا يا رسول الله أفلا تُقاتِلُهُمْ ؟ ، قال : « لَا ، مَا صَلَّوْا »

وهذا يبين أن الأئمة هم الأُمراء ولاة الأمور ، وأنه يكره وينكر ما يأتونه من معصية الله  
 تعالى ، ولا ينزعن اليد من طاعتهم ، بل يُطاعون في طاعة الله ، وأنَّ منهم خياراً  
 وشراراً ...

\* \* \*

١٧٢ = صحيح ، رواه مسلم ، عن عوف بن مالك ، ٦ / ٢٤ ، ك الأمانة باب خيار الأئمة  
 وشرارهم ، ص . الجامع ٢٢٥٢ ، وفي الصحيحة ٩٠٤ ، قاله الشيخ .

١٧٣ = صحيح ، رواه مسلم وأبو داود ، عن أم سلمة ، وهو في ص . الجامع ٣٦١٢ . بلفظ ( فمن  
 كَرِهَ بَرِيءً ، وَمَنْ أَنْكَرَ سَلِيمًا ، وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ وَقَاتَبَ لَمْ يَنْزَعَنَّ ) ، ولفظه المذكور في منهاج السنة  
 النبوية ، مطابق للفظ مسلم ، ك الإمامة ، باب وجوب الإنكار على الأُمراء فيما يخالف الشرع وترك  
 قتالهم ما صَلَّوْا ، وغو ذلك ٦ / ٢٣ .

## الْبَيْعَةُ الَّتِي يَصِيرُ بِهَا الرَّجُلُ إِمَامًا

قال شيخ الإسلام تيمية (٥) :

**فصل :** وأما قول الرافضي أنهم يقولون ، الإمام بعد رسول الله ﷺ أبو بكر بمبايعة عمر ، برضا أربعة ، فيقال له : ليس هذا قول أئمة السنة - وإن كان بعض أهل الكلام يقول أن الإمامة تنعقد ببيعة أربعة ، كما قال بعضهم تنعقد ببيعة اثنين ، وقال بعضهم تنعقد ببيعة واحد - فليست هذه أقوال أئمة السنة بل الإمامة عندهم تثبت بموافقة أهل الشوكة عليها ، ولا يصير الرجل إماما حتى يوافقه أهل الشوكة الذين يحصل بطاعتهم له مقصود الإمامة ، فإن المقصود من الإمامة إنما يحصل بالقدرة والسلطان ، فإذا بويع بيعة حصلت بها القدرة والسلطان صار إماما ، ولهذا قال أئمة السنة : من صار له قدرة وسلطان يفعل بها مقصود الولاية ، فهو من أولى الأمر الذين أمر الله بطاعتهم ، ما لم يأمروا بمعصية الله .

فالإمامة ملكٌ وسلطان ، والملك لا يصير ملكاً بموافقة واحد ولا اثنين ولا أربعة ، إلا أن تكون موافقة هؤلاء تقتضي موافقة غيرهم ، بحيث يصير ملكا بهذا ، وهكذا كل أمر يفتقر إلى المعاونة عليه ، لا يحصل إلا بحصول من يمكنهم التعاون عليه .

.. ، ولو كان جماعة في سفر ، فالسنة أن يؤمروا أحدهم كما قال النبي ﷺ : « لا يحل لثلاثة يَكُونُونَ فِي سَفَرٍ إِلَّا أَنْ يُؤْمِرُوا وَاحِدًا مِنْهُمْ » (١٧٤) ، فإذا أمره أهل القدرة منهم صار أميرا . فكون الرجل أميرا وقاضيا وواليا وغير ذلك من الأمور التي مبناها على القدرة والسلطان ، متى حصل ما يحصل به من القدرة والسلطان حصلت ، وإلا فلا ...

(٥) منهاج السنة النبوية ص ١٤١ .

١٧٤ = صححه الشيخ . ص . الجامع ٧٧٥ .. بلفظ ( إذا كان ثلاثة في سفر فليؤمروا أحدهم ) ،

وقال : رواه البيهقي ، عن أبي هريرة .. وهو في الإرواء . ٢٥٢٠ .

## القدرة بالطاعة أو بالقهر :

قال شيخ الإسلام : والقدرة على سياسة الناس إما بطاعتهم له ، وإما بقهره لهم ، (☆☆) .

فتمى صار قادرا على سياستهم بطاعتهم أو بقهره ، فهو ذو سلطان ، مطاع إذا أمر بطاعة الله . ولهذا قال أحمد - في رسالة عبدوس بن مالك العطار - : أصول السنة عندنا التمسك بما كان عليه أصحاب النبي ﷺ ، ... إلى أن قال : ومن ولى الخلافة فأجمع عليه الناس ورضوا به ، ومن غلبهم بالسيف حتى صار خليفة وسمى أمير المؤمنين ، فدفع الصدقات إليه جائز ، بئرا كان أو فاجرا . . وقال - في رواية إسحق بن منصور - وقد سئل عن حديث النبي ﷺ « مَنْ مَاتَ وَلَيْسَ لَهُ إِمَامٌ مَاتَ مَيْتَةَ جَاهِلِيَّةٍ » ما معناه ؟ فقال : تدري ما الإمام ؟ ، الإمام الذي يجمع عليه المسلمون كلهم بقول : هذا إمام ، فهذا معناه . اهـ

## وجوه حصول القدرة والسلطان :

قال شيخ الإسلام : وأما نفس الولاية والسلطان ، فهو عبارة عن القدرة الحاصلة ، ثم قد تحصل :

أولا : على وجه يحبه الله ورسوله ﷺ ، كسلطان الخلفاء الراشدين .

ثانيا : قد تحصل على وجه فيه معصية ، كسلطان الظالمين .

ولو قدر أن عمر وطائفة معه بايعوه - يعني أبا بكر - وامتنع سائر الصحابة عن البيعة ، لم يصر إماما بذلك ، وإنما صار إماما ببيعة جمهور الصحابة الذين هم أهل القدرة والشوكة ، ولهذا لم يضر تخلف سعد بن عباد ، لأن ذلك لا يقدر في مقصود الولاية ، فإن المقصود حصول القدرة والسلطان اللذين تحصل بهما مصالح الإمامة ...

ثم قال : فالذين الحق لا بد فيه من الكتاب الهادي والسيف الناصر كما قال تعالى : ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ

بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعٌ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ ﴿١٧٥﴾ ، فالكتاب يبين ما أمر الله به وما نهي عنه ، والسيف ينصر ذلك ويؤيده ، قال : وأبو بكر رضي الله عنه ثبت بالكتاب والسنة أن الله أمر بمبايعته ، والذين بايعوه كانوا أهل السيف المطيعين لله في ذلك ، فانعقدت خلافة النبوة في حقه بالكتاب والحديد .

### كيف ( لا تَضُرُّكَ الْفِتْنَةُ ) ؟ ؟

قال شيخ الإسلام في بيان قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَت إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ ﴾ (١٧٦)

قال : وفي سنن أبي داود حدثنا الحسن بن علي ... بسنده عن محمد بن سيرين قال قال حذيفة : ما أحد من الناس تُدرکه الفتنه إلا أنا أخافها عليه إلا محمد بن مسلمة ، فأني سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا تَضُرُّكَ الْفِتْنَةُ » ، (١٧٧) وقال : قال أبو داود بسنده عن ثعلبة بن ضبيعة قال : دخلنا على حذيفة فقال : إني لأعرف رجلا لا تضره الفتن شيئا ، قال : فخرجنا ، فإذا فسطاط مضرور ، فدخلنا فإذا فيه محمد بن مسلمة ، فسألناه عن ذلك فقال : ما أريد أن يشتمل على شيء من أمصاركم حتى تنجلي عما انحلت .

قال شيخ الإسلام : فهذا الحديث يبين أن النبي ﷺ أخبر (□)

١٧٥ = الحديد : ٢٥ .

١٧٦ = الحجرات : ٩ .

١٧٧ = كتاب السنة ، باب ما يدل على ترك الكلام في الفتنه ج ٥ / ٩٤ - ٥٠ / ٤٦٦٣ ،

٤٦٦٤ ، ٤٦٦٥ ط . دار الحديث . حمص . سورية .

( □ ) منهاج السنة ١٤٥ .

أن محمد بن مسلمة لا تضره الفتنة ، وهو ممن اعتزل في القتال ، فلم يقاتل ، لامع على ، ولا مع معاوية ، كما اعتزل سعد ابن أبي وقاص وأمامة بن زيد وعبد الله بن عمر وأبو بكر وعمران بن حصين ، وأكثر السابقين الأولين ، وهذا يدل على أنه ليس هناك قتال واجب ولا مستحب ، إذ لو كان كذلك ، لم يكن ترك ذلك مما يمدح به الرجل ، قال : ودل ذلك على أن القتال فتنة ، كما ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ قال : « ستكون فتنة القاعد فيها خير من القائم ، والقائم فيها خير من الماشي (١٧٨) » ، والماشي خير من الساعي ، والساعي خير من الموضع » ، ومثال ذلك من الأحاديث الصحيحة التي تبين أن ترك القتال كان خيرا من فعله من الجانبين ، وعلى هذا جمهور أئمة أهل الحديث والسنة ، وهو مذهب مالك والثوري وأحمد وغيرهم ...

### قول أهل السنة والجماعة فيمن تولوا الحكم من الولاة والملوك بعد رفع خلافة النبوة :

قال شيخ الإسلام تعليقا على كلام الرافضي :

وقوله ثم ساقوا الإمامة في بني أمية ، ثم في بني العباس ...

فيقال : أهل السنة لا يقولون أن الواحد من هؤلاء كان هو الذي يجب أن يؤلى دون من سواه ، ولا يقولون أنه تجب طاعته في كل ما يأمر به ، بل أهل السنة يُخبرون بالواقع ويأمرون بالواجب ، فيشهدون بما وقع ، ويأمرون بما أمر الله ورسوله ، فيقولون :

هؤلاء هم الذين تولوا وكان لهم سلطان وقدرة يقدرون بها على مقاصد الولاية من إقامة الحدود ، وقسم الأموال ، وتولية الولاية ، وجهاد العدو ، وإقامة الحج والأعياد ، والجمع ، وغير ذلك من مقاصد الولاية .

١٧٨ = صححه الشيخ . ص . الجامع ٣٦١٧ . ، وقال : رواه أحمد وأبو داود والترمذي والحاكم ،

عن سعد . ، قلت : ولفظه بغير ( والساعي خير من الموضع ) ، وهو في الارواء ٢٤٤٥ .

ويقولون : أن الواحد من هؤلاء ونوابهم وغيرهم لا يجوز أن يُطاع في معصية الله تعالى ، بل يُشَارَك في ما يفعله من طاعة الله ، فَيُغْزَى معه الكفار ، وَيُصَلَّى معه الجُمُعَةُ والعِيدان ، وَيُحج معه ، وَيُعَاوَنُ في إقامة الحدود ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وأمثال ذلك .. ، فَيُعَاوَنُونَ على البر والتقوى ، ولا يعاونون على الإثم والعدوان ، ومن المعلوم أن الناس لا يصلحون إلا بولاية ، وأنه لو تولى من هو دون هؤلاء من الملوك الظلمة ، لكان ذلك خيرا من عدمهم ، كما يقال : ستون سنة مع إمام جائر خير من ليلة واحدة بلا إمام . ويروي عن علي رضي الله عنه أنه قال : لا بُدَّ للناس من إمارة ، بَرَّة كانت أو فاجرة ، قيل له : هذه البرَّة قد عرفناها ، فما بال الفاجرة قال : يُؤمَّن بها السبيل ، وَيُقَامُ بها الحدود ، وَيُجَاهَدُ بها العدو ، وَيَقَسَمُ بها الفئء .

قال ، ذكره علي بن معبد في ( كتاب الطاعة والمعصية ) .

### ثم ... ماذا عن المحكوم

قال شيخ الإسلام : (٥)

ومن المعلوم أن أهل السُّنة لا يَنَازِعُونَ في أنه كان بعض أهل الشوكة بعد الخلفاء الأربعة ، يولون شخصا ، وغيره أولى منه بالولاية ، وقد كان عمر بن عبد العزيز يختار أن يولي القاسم بن محمد بعده ، ولكنه لم يطق ذلك لأن أهل الشوكة لم يكونوا موافقين على ذلك ، وحينئذ فأهل الشوكة الذين قَدَمُوا المَرَجُوحَ وتركوا الراجح ، والذي تولى بقوته وقوة اتباعه ظلما وبغيا ، يكون إثم هذه الولاية على من ترك الواجب مع قدرته على فعله ، أو أعان على الظلم . وأما مَنْ لَمْ يَظلم ولا أعان ظلما ، وإنما أعان على البر والتقوى فليس عليه من هذا شيء .

ومعلوم أن صالح المؤمنين لا يعاونون الولاية إلا على البر والتقوى ، ولا يعاونونهم على الإثم والعدوان . فيصير هذا بمنزلة الإمام الذي يجب تقديمه في الشرع

(٥) منهاج السنة ١٤٦ .

لكونه أقرأ وأعلم بالسنة وأقدم هجرة وسناً ، إذا قدم ذو الشوكة من هو دونه ! !

فالمُصلِّون خلفه الذين لا يمكنهم الصلاة إلا خلفه ، أى ذنب لهم في ذلك ؟ ! !

قلت : ولقد ولقد صلى ابن عمر خلف الحجاج ابن يوسف الثقفي وهو من لا يخفى أمره على أحد . اهـ

قال : وكذلك الحاكم الجاهل أو الظالم أو المفضول ، إذا طلب المظلوم منه أن ينصفه ويحكم له بحقه ، فيحبس له غريمه ، أو يقسم له ميراثه ، أو يزوجه بأيم لا ولي لها غير السلطان ، ونحو ذلك ، فأى شيء عليه من إثم أو إثم من وآله ؟ ! وهو لم يستعن به إلا على حق لا على باطل ، وقد قال الله تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ (١٧٩) ، وقال النبي ﷺ « إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ » (١٨٠) ، ومعلوم أن الشريعة جاءت بتحصيل المصالح وتكليفها ، وتعطيل المفاسد وتقليلها بحسب الإمكان .

### وأهل السنة يقولون :

ينبغي أن يُؤلَّى الأصلح للولاية إذا أمكن - إما وجوباً عند أكثرهم ، وإما استحباباً عند بعضهم - ، وأن من عدل عن الأصلح مع قدرته - لهواه - فهو ظالم ، ومن كان عاجزاً عن تولية الأصلح مع محبته لذلك فهو معذور .

ويقولون : من تولى فإنه يُستعان به على طاعة الله بحسب الإمكان ، ولا يُعان إلا على طاعة الله ، ولا يُستعان به على معصية الله ، ولا يُعان على معصية الله تعالى . اهـ

١٧٩ = التغابن : ١٦ .

١٨٠ = سبق تخريجه في ( ١٥٨ ) ، وهو صحيح ، رواه مسلم ، وهو في ص . الجامع ٥٧٨٦ .

قلت : هذا ، وإنا لنسأل ربنا ورب العالمين أن يجمعنا وإخواننا القراء وأهلم ، على صفحات نور جديد ، نبين فيه أمرين هامّين من مهام المخلصين لسنة سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم ، فأما أولهما : فتحذير من تعاطي سموم الرافعة ( الشيعة ) ، وما تدعوا إليه لإقامة إمامتهم الجاهلة البلهاء المدومة المزعومة ، وذلك ظنهم ، وإنّ الظنّ لا يُغني من الحقّ شيئاً ، وذلك بعد التخلص من عدوم الأول ، وهو سنة النبي ﷺ ، وما كان عليه أصحابه رضوان الله عليهم ، ومن تبعهم من صالحى القرون الثلاثة الأولى في الإسلام .

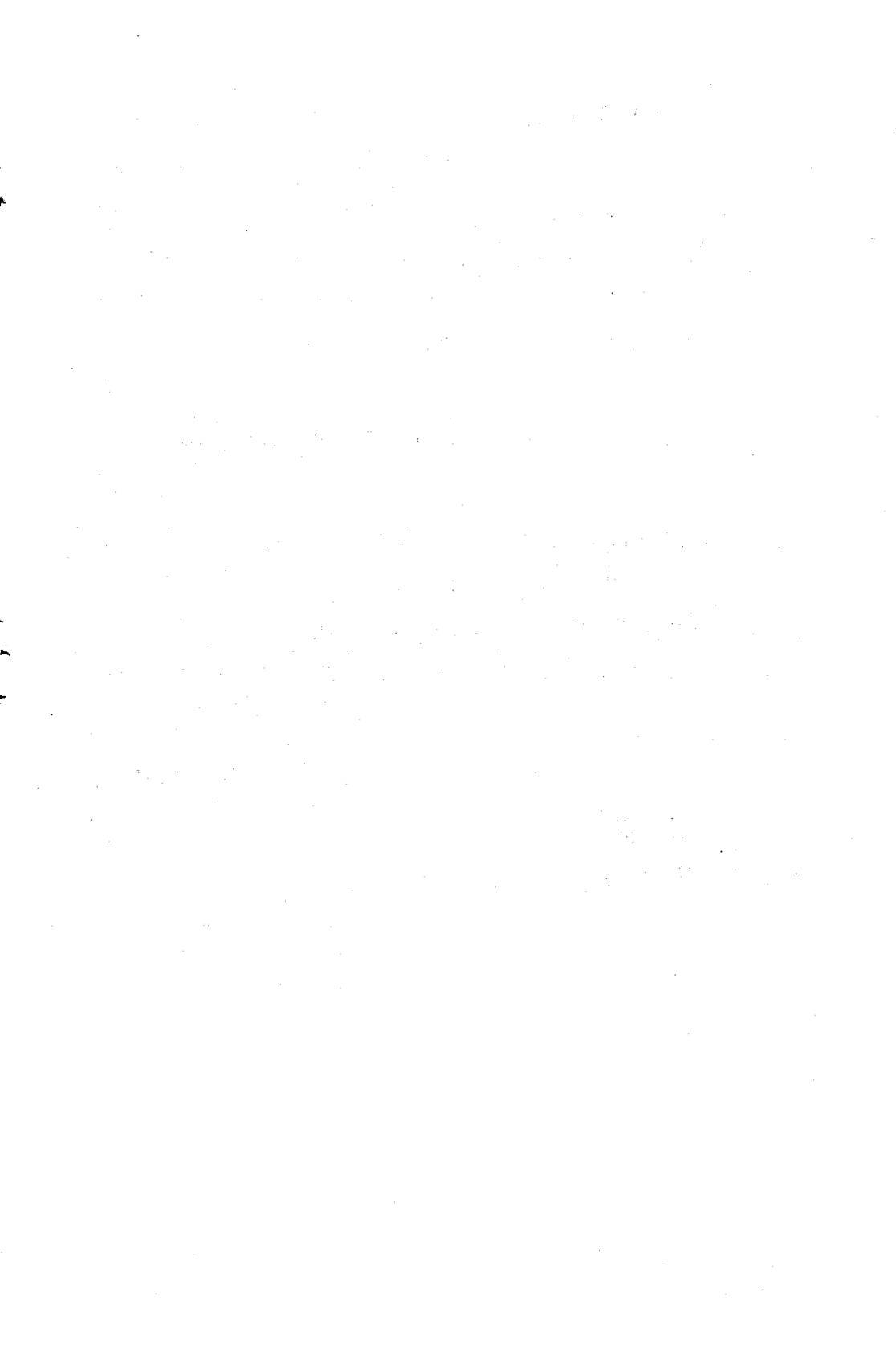
وأما ثانيهما : فبيان لفقهِ الجهاد في الإسلام ، أسميناه « أساس البناء » ، من صحيح السنة مع خبر السماء .

كما نسأل الله عز وجل أن يحفظ مشايخنا أئمة أهل السنة والجماعة ، ظاهرين على الحق ، لا يضرهم من خذلهم أو خالفهم ، ولا يخشون أحداً إلاّ الله ، ونخص بالدعاء حبيبين كلاهما مقدّم غير مؤخّر : الشيخ محمد ناصر الدين الألباني شيخ أهل التحديث ومحدّث الشام ، الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، مجتهد الحرمين ، ومفتي المسلمين ، حفظها الله تعالى ... آمين

وأخيراً دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين .

أبو عليّين

رجائي بن محمد المصري المكي



## مراجع البحث :

- ١ / القرآن الكريم .
- ٢ / صحيح البخاري . ط . دار الفكر ، بيروت
- ٣ / صحيح مسلم . ط . دار المعرفة ، بيروت . ، وشرح النووي . ط . دار الفكر ، بيروت .
- ٤ / سنن أبي داود . ط . دار الحديث ، حص ، سورية . ، مع كتاب معالم السنن للخطابي .
- ٥ / سنن الترمذي . ط . الحلبي . نشر المكتبة الإسلامية - رياض الشيخ .
- ٦ / سنن ابن ماجه . مع حاشية السندی . ط . المطبعة التازية بمصر .
- ٧ / مسند الإمام أحمد بن حنبل . ط . دار المعارف ، والمكتب الإسلامي ، والفتح الرباني ، ترتيب المسند ، للشيخ أحمد البنا .
- ٨ / كتاب السنة للإمام أحمد ، ورسالة الإمام أحمد الى مسدد بن سرهد ، وكلاهما ضمن كتاب شذرات البلاتين من طيبات كلمات سلفنا الصالحين ، تحقيق محمد الفقي ، مطبعة السنة المحمدية مصر .
- ٩ / كتاب السنة للإمام عبد الله بن أحمد بن حنبل . تحقيق ودراسة د . محمد سعيد القحطاني . دار ابن القيم للنشر . الدمام .
- ١٠ / السنن الكبرى للإمام البيهقي . ط . دار الفكر بيروت .
- ١١ / كتاب السنة للإمام ابن أبي عاصم الضحاك . تحقيق الشيخ الألباني . المكتب الإسلامي .
- ١٢ / شرح السنة للإمام البغوي . تحقيق شعيب الارناؤوط . المكتب الإسلامي .
- ١٣ / مشكاة المصابيح ، للإمام الخطيب التبريزي . تحقيق الشيخ الألباني . المكتب الإسلامي

- ١٤ / منهاج السنة النبوية ، للإمام أحمد بن تيمية . دار الكتب العلمية . بيروت
- ١٥ / الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، للإمام الماوردي . دار الكتب العلمية  
بيروت .
- ١٦ / نصب الراية ، تخريج أحاديث الهداية . للإمام الزيلعي . المكتبة الإسلامية .
- ١٧ / صحيح الترغيب والترهيب ، ج ١ . للشيخ الألباني . المكتب الإسلامي .
- ١٨ / صحيح الجامع الصغير ، وضعيف الجامع الصغير . كلاهما للشيخ الألباني . المكتب  
الإسلامي
- ١٩ / سلسلة الأحاديث الصحيحة ، وسلسلة الأحاديث الضعيفة . كلاهما للشيخ  
الألباني . المكتب الإسلامي .
- ٢٠ / مختصر العلو للعلي الغفار . للحافظ الذهبي ، اختصار وتحقيق الشيخ الألباني .  
ط . المكتب الإسلامي .
- ٢١ / تقريب التهذيب ، للحافظ ابن حجر العسقلاني . دار المعرفة ، بيروت .
- ٢٢ / المهدي حقيقة لاخرافة ، لمحمد بن أحمد بن اسماعيل . دار حياء السنة النبوية .
- ٢٣ / الموازين ، مختصر تنبيه الفافلين لابن النحاس ، تهذيب رجائي بن محمد المصري  
المكي . الجزء الأول ، والثاني . المطبعة السلفية ، الروضة . مصر .

## كتب للمؤلف

- ١ - ذكر اليوم والليلة ومتعلقاته من السنة المطهرة .
- ٢ - إتمام ذكر اليوم والليلة ومتعلقاته من السنة المطهرة .
- ٣ - الموازين : مختصر تنبيه الغافلين للإمام ابن النحاس .  
الجزء الأول : في أصول الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .  
الجزء الثاني : معجم الكبائر وأدلتها الشرعية .  
الجزء الثالث : معجم الصغائر وأدلتها الشرعية .
- ٤ - تذكرة الحج المبرور في فقه الحج والعمرة .
- ٥ - أسماء الله الحسنى أصول وبيان ، ورسالة الترشيد في اعتبار حديث الأسماء برواية الوليد .
- ٦ - فصل الخطاب : وجوب الجماعة والقوامة والحجاب .
- ٧ - أساس البناء من صحيح السنة مع خبر السماء ، فقه الجهاد ومتعلقاته في سورة الصف ، مصفى من الأهواء .

\* \* \*